التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية
(بيجين +30)

الاستعراض الوطني للتقدم المحرز
في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عامًا

2024

التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية
(بيجين +30)

الاستعراض الوطني للتقدم المحرز
في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عامًا

2024

اللجنة الوزارية لتمكين المرأة

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

النقاط الرئيسية

استند الأردن في عملية المراجعة الشاملة لإعلان ومنهاج عمل بيجين +30 إلى الأولويات الوطنية لمسارات التحديث الثلاث؛ السياسي[1] والاقتصادي[2] والإداري[3]، بالإضافة إلى التزاماته الدولية، مسترشدا بالمذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني. وبنهج تشاركي بحسب نموذج الحوكمة لتقرير منهاج عمل بيجين[4] من خلال قرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الإشرافية العليا، المتمثلة باللجنة الوزارية لتمكين المرأة التي عنيت بالإشراف على عملية إعداد التقرير واعتماده بعد إعداده من قبل اللجنة التوجيهية العليا برئاسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ومجلس الأمة ومراكز الدراسات وممثلي المنظمات الدولية العاملة في الأردن وذلك بالتعاون والتنسيق مع الفرق الفنية التي شكلت لغايات توفير المعلومات والبيانات حول الانجازات والتحديات والخطط المستقبلية ضمن المحاور الست للتقرير.

حققت المملكةالاردنية تقدماً بارزاً وملحوظاً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، من خلال تعديلات تشريعية هامة؛ يأتي على رأسها التعديلات الدستورية[5]، من خلال تعديل عنوان الفصل الثاني بإضافة كلمة "الأردنيات" ليصبح العنوان "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم". وإضافة الفقرة 6 المادة السادسة التي كفلت تمكين المراة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، تمثل ضمانة دستورية لالتزام الدولة تجاه تمكين المرأة وتعزيز حضورها ومشاركتها في مختلف المواقع والمناصب، وتكافؤ الفرص في كافة القطاعات والمجالات، وتعزيز مبدأ سيادة القانون الذي يحمي المرأة من كافة أشكال التمييز والعنف وتعزيز وضمان دور المرأة كمواطنة مؤثرة في القضايا الوطنية. واستجابة لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية صدر في العام 2022 قانون الانتخاب[6] لمجلس النواب وقانون الأحزاب السياسية [7]والتي تضمنت تدابير خاصة مؤقتة جديدة لتعزيز مشاركة المرأة سياسيا، إضافة للعديد من التشريعات التي سترد في هذا التقرير.

وعلى مستوى السياسات تلتزم الحكومة بالمسارات الثلاث للتحديث والإصلاح؛ السياسية والاقتصادية والإدارية وفقاً للتوجيهات الملكية السامية .إضافة لإصدار الإستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025[8] وخطتها التنفيذية[9] واستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي.[10]

شكلت الظروف الاستثنائية التي شهدها العالم في أعقاب جائحة كورونا في العام 2020 اختباراً لقدرة الأردن على الصمود في وجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية. حيث ضاعفت جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات من حظر وتقييد الحركة من التحديات أمام الجهود الوطنية للحيلولة دون تراجع التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق المساواة. فكان لزاماً اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد دون تفشي الوباء والمحافظة على صحة المواطنين من جهة، وحماية الاقتصاد الوطني والتخفيف من تداعيات إجراءات الحجر والإغلاق وزيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الجائحة من جهة أخرى. والذي لا تزال تبعاته تؤثر على الاقتصاد حتى هذا التاريخ.

شهد العام 2020 انكماشًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6 بالمئة ، وهو الانكماش الأول الذي يعاني منه الاقتصاد منذ عقود. وأثرت التحديات المالية على القدرة على تخصيص الموارد اللازمة للبرامج والأولويات الوطنية، إضافة لازدياد عبء خدمات الحماية الاجتماعية بشكل كبير، وارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، لتصل إلى ما نسبته 24.7 بالمائة في عام 2020 بارتفاع مقداره 5.7 نقطة مئوية عن مستوياتها في العام 2019، وكان معدلات الزيادة في بطالة الإناث اعلى من مستوياتها عند الذكور حيث زادت بمقدار 8.7 نقطة مئوية مقابل ارتفاع مقداره 4.9 نقطة مئوية للذكور[11]. كما تأثرت فئة صاحبات الأعمال جراء الجائحة لا سيما صاحبات المنشآت الصغيرة والميكروية مع صعوبة وصولهن إلى برامج التمويل التي قدمتها الحكومة للمنشآت المتضررة من الجائحة. وزادت الأعباء على النظام الصحي فتوقفت على أثرها برامج رعاية صحية بالغة الأهمية، بما فيها البرنامج الوطني للتطعيم، وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الحوامل، والكشف المبكر عن الأمراض الوراثية، وعن سرطان الثدي، فزادت الوفيات الناجمة عن هذه الأمراض[12]. وتضاعفت التحديات التي تواجه

---

[1] وثيقة توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية
[2] رؤية التحديث الاقتصادي
[3] رؤية تحديث القطاع العام
[4] نموذج الحوكمة يتضمن في المرفق رقم (1): آلية إعداد التقرير
[5] الدستور الاردني
[6] قانون رقم (4) لسنة 2022
[7] قانون رقم (7) لسنة 2022
[8] الاستراتيجية الوطنية للمراة في الاردن 2020-2025
[9] الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2023-2025
[10] استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي
[11] دائرة الاحصاءات العامة
[12] التقرير الوطني الطوعي الثاني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النساء والفتيات بوجه الخصوص، حيث كان هناك زيادة في الابلاغ عن حالات العنف الاسري وزادت الأعباء على المرأة الأم بشكل عام وبشكل خاص خدمات الرعاية اللازمة للأطفال ذوي الاعاقة.

كما تفاقمت التحديات أمام الجهود الوطنية لتحقيق المساواة في ضوء عدم الاستقرار الأمني في المنطقة والنزاعات والحروب في الدول المجاورة في ظل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأردن كملاذ آمن لهم .حيث أدت موجات اللجوء القسري إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، وأضاف اللاجئون أعباء ديموغرافية واقتصادية وبيئية . مما شكل تحدياً حقيقياً أضاف أعباء على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والتقدم في مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل.[13]

وفي ظل ما يشهده العالم من ازدواجية في المعايير وصمت عالمي أمام انتهاكات حقوق الإنسان، فقد تأثر العمل في مجالات العمل الحاسمة جراء العدوان على غزة وتعرُض مواطنيها إلى ابشع اشكال القتل والابادة الجماعية حيث أصبحت عبارات حماية وتعزيز حقوق الانسان لا تلقى قبولا لدى الأردنيين ومؤسسات المجتمع المدني وأعضاء مجلس النواب بما في ذلك الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفق مجالات العمل الحاسمة.

سعى الأردن إلى تشريع وإضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية التي تعزز المساواة بين الجنسين. وتضمن بيئات عمل آمنة ومراعية لظروف الفئات المهمشة من النساء بما فيها النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الاقل حظا واللاجئات وذوات الإعاقة، حيث تم العمل على دمج مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة لجميع العاملين، مع توسيع نطاق رعاية الأطفال، بالإضافة إلى إلزامية التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة. وتم تنفيذ العديد من البرامج لربط الفقراء والأقل حظاً بفرص العمل وخدمات التشغيل من خلال توفر الدعم المالي والفني لتأسيس أو تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تمكين الأفراد والأسر الأكثر هشاشة وتسهيل انتقال متلقي الإعانات النقدية إلى أسر منتجة. ولدعم المجتمعات الهشة تم إضافة شرائح جديدة من الأفراد غير المؤمنين إلى التأمين الصحي الوطني، ويواصل الأردن تسخير التكنولوجيا للتخفيف من حدة الفقر من خلال إنشاء السجل الوطني الموحد لتحسين أنظمة الاستهداف للمستفيدين من برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وإنشاء محافظ الكترونية لتوزيع المساعدة للمستفيدين.

كما يتجسد التزام الأردن بحماية حقوق الانسان في استضافته المستمرة ودعمه لحوالي 4 ملايين لاجئ، تقدم لهم الرعاية والخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والتعليم، على الرغم من محدودية الموارد. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر، الجهود المبذولة لتشجيع الأطفال السوريين على العودة إلى المدارس، وتسهيل قبول وتسجيل الطلبة السوريين في التعليم العالي، بالإضافة إلى تمديد تصاريح العمل لتنظيم سوق العمل بالرغم من منافسة اللاجئين السوريين للأردنيين على فرص العمل المحدودة أصلا التي أدت إلى فقدان بعض الأردنيين ومنهم النساء لمصادر الدخل. وكذلك أدى ارتفاع تكاليف السكن والغذاء إلى زيادة معدلات الفقر. كما يستمر الأردن بالتزامه بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ويساهم في توفير الكتب المدرسية لمدارس الأونروا لضمان تعليم أطفال اللاجئين الفلسطينيين.

ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في الأردن، وجود إرادة سياسية تدعم تمكين المرأة في مواقع صنع القرار حيث استلمت المرأة حقائب وزارية هامة مثل نائب رئيس وزراء، ووزارات التخطيط والتعاون الدولي، والصناعة والتجارة والتموين، والتنمية الاجتماعية، والطاقة والنقل والثقافة والشؤون القانونية والبيئة وتطوير القطاع العام، ورئاسة العديد من المؤسسات الحكومية، واستلمت مواقع مساعد الرئيس ومقررات في العديد من اللجان في مجلسي الأعيان والنواب، وسفيرات في عدد من الدول، وتم تعيينها عضوة في المحكمة الدستورية والمجلس القضائي، وترأست المعهد القضائي، وديوان التشريع والرأي.

كما تم إنشاء لجنة وزارية لتمكين المرأة ضمن اللجان الدائمة لمجلس الوزراء تعنى بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها، يشارك في عضويتها (18) وزارة و (8) هيئات حكومية، وتعمل بتشاركية مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأةكاول كاول آلية وطنية للمرأة على المستوى الإقليمي. .حيث كان الأردن من الدول الرائدة في مجال تمكين المرأة بإنشائها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منذ العام 1992 وذلك قبل ثلاث سنوات من توصية منهاج عمل بيجين للحكومات في العام 1995 لكافة الدول بإنشاء آليات وطنية للمساواة بين الجنسين[14] .

وتعمل اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في الأردن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي واليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية المؤسسات المانحة على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع

[13] التقرير الوطني الطوعي الثاني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

[14] البند 25 من إعلان ومنهاج العمل بيجين

المرتبطة بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها من خلال تقديم الدعم الفني والمالي. كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين 1995 من خلال العديد من البرامج والأنشطة التي تنفذها في مجال بناء القدرات ورفع الوعي المجتمعي وتنفيذ حملات المناصرة وكسب التاييد.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها الأردن لا زالت هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى الدعم الفني والمالي نحو تنفيذ منهاج عمل بيجين وأجندة التنمية المستدامة. وذلك ضمن مسارين رئيسيين يتضمن المسار الأول دعم الجهود الوطنية لتنفيذ الخطط والسياسات الوطنية المرتبطة بالمرأة وعلى رأسها؛ مخرجات مسارات التحديث الثلاث بما يدعم تمكين المرأة في القضايا المختلفة السياسية والاقتصادية وفي الإدارة العامة، بما فيها استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية الوطنية للمرأة وخطتها التنفيذية، والخطة الوطنية الاردنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 وما ينبثق عنها من مبادرات ومشاريع. بالإضافة إلى خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المستضيفة لهم.

أما المسار الثاني فيرتبط بمأسسة عمل الآلية الوطنية المعنية بالمرأة وتعزيز الهيكل المؤسسي والقدرات المؤسسية والتقنية اللازمة للآلية الوطنية واللجنة الوزارية لتمكين المرأة ضمن اللجان الدائمة في مجلس الوزراء للمساهمة في تنفيذ أجندة ومنهاج عمل بيجين وأجندة التنمية المستدامة للعام 2030. هذا ويعتبر توفير البيانات المصنفة حسب الجنس لدعم السياسات واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والمعلومات من الأولويات للدولة ولكنها تحتاج إلى توفير الدعم المالي والفني خاصة تلك المرتبطة بدعم تطوير المؤشر الوطني المركب لرصد وتتبع المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنشاء مرصد المرأة في الأردن والتطوير المستمر للبيانات لتأخذ في الحسبان عوامل الجنس والعمر والتوزيع الجغرافي. بالاضافة إلى توفير البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والبالغ عددها 14 مؤشراً، والمؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة والبالغ عددها 80 مؤشراً مما يتطلب إجراء مسوحات جديدة او إضافة بعض الأسئلة إلى المسوحات القائمة لجمع البيانات غير المتوفرة مثل تلك المتعلقة باستخدام الوقت والعنف ضد المرأة.

الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

ما هي أهم الإنجازات والتحديات والعثرات في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية؟

1.1. دخلت الدولة الاردنية المئوية الثانية مستندة على إرث من الانجازات ومتمسكة بإرادة وطنية لمجابهة التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق التقدم والازدهار والتنمية الشاملة، وكانت رؤى التحديث الثلاث التي أطلقت برؤى ملكية سامية؛ تحديث المنظومة السياسية، وخارطة تحديث القطاع العام ورؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقت تباعا كمنارة لعمل مؤسسات الدولة الأردنية وأجندة عمل وطنية وخطة تنموية شاملة عابرة للحكومات لتسريع مسيرة الإصلاح الشامل بما ينعكس ايجابيا على حياة المواطنين ومعيشتهم. حيث أولت مسارات التحديث اهتماما بالغا بالمشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال وضع استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي والتي تهدف إلى مضاعفة المشاركة الاقتصادية للمرأة لتصل إلى 28 بالمائة بحلول العام 2033 . وحظي موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالاهتمام من خلال تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي أطلقت في العام 2022 والتي أفردت لجنة خاصة للمرأة ضمن لجانها، وقد أوصت "بضمان تمثيل عادل للمرأة (لا يقل عن 30 بالمائة) في اللجان الحكومية المعنية بوضع خطط النمو والتعافي الاقتصادي ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها، وتعديل قوانين النقابات المهنية والعمالية وغرف الصناعة والتجارة وقوانين الشركات والبنوك لتنصّ على هذه النسبة كحدّ أدنى لضمان عدالة التمثيل"، ذلك أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة في هذه المواقع إلا أن نسب مشاركتها ما زالت متواضعة؛ ولا تزال بعيدة عن تشكيل الكتلة الوازنة على الأقل في المجالس المنتخبة والمعينة وهي ضرورة بالنسبة للمرأة لكي يكون لها دور فاعل في أسلوب ومضمون صنع القرار السياسي.

1.1.أ. واستجابة للمجال الحاسم (ز) من إعلان ومنهاج عمل بيجين فقد خطى الأردن خطوات نوعية في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تنفيذا لتوصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، من خلال التعديلات الدستورية في العام 2022 بتغيير عنوان الفصل الثاني وإضافة الأردنيات إلى العنوان ليصبح "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم" وتعديل المادة 6 بإضافة الفقرة 6 التي تنص على: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز"، ما يتيح مجالا وفق هذه التعديلات لدراسة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع أحكام هذه المادة من الدستور. كما تم العمل على تعديل وإقرار العديد من التشريعات لتمكين المرأة في الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في السنوات الخمس الماضية تم ادراجها في المواقع ذات العلاقة في التقرير.

1.1.ب.1. لمعالجة ضعف المشاركة السياسية للمرأة؛ وانسجاما مع مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ولضمان تمكين المرأة والشباب في الأحزاب؛ اشترط قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 أن لا تقل نسبة المرأة في الهيئة التأسيسية للأحزاب عن 20 بالمائة من عدد المؤسسين. ساهمت هذه التعديلات بتمثيل مقبول للنساء في الأحزاب حيث تشكل الأعضاء من الإناث في الأحزاب حتى تاريخه نسبته 44 بالمائة، وقد تقلدت (3) نساء منصب الأمين العام من أصل (33) وتشكل النساء في المواقع القيادية ما نسبته 19 بالمئة، أما أعضاء الأحزاب من الفئة العمرية من فئة الشباب (18-35) يشكلوا ما نسبته 37.9 بالمئة، وبلغت نسبة الإناث من الشباب 44 بالمائة[15]. كما وفر نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية لعام 2023 دعما ماليا إضافيا بنسبة 20 بالمائة عن كل فائز امرأة.

1.1.ب.2. حرصت الهيئة المستقلة للانتخاب على إطلاق استراتيجية تمكين المرأة (2024- 2026) والتي تستهدف تمكين المرأة وفقا لمنظور شمولي وتكاملي في عدد من المحاور. وتشكيل خارطة طريق للهيئة والشركاء في تحديد مسار التمكين الخاص بالمرأة بالمشاركة في الانتخاب والأحزاب وصولا للمشاركة الكاملة والفاعلة فيها والتمتع بالفرص المتساوية والعادلة.

1.1.ب.3. وكتدبير إيجابي يشكل سابقة ؛ عدلت الهيئة المستقلة للانتخابات التعليمات التنفيذية الخاصة بتعيين أعضاء لجان الانتخاب؛ حيث تم إضافة عبارة تلزم ان تكون هناك امرأة واحدة على الأقل من ضمن لجنة الانتخاب على مستوى الدوائر الانتخابية المكونة من رئيس وعضوين، وتم تعيين سيدة رئيسة للجنة انتخاب القوائم العامة للأحزاب.

1.1.ج. بدوره تبنى قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام 2022 معظم توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية حيث زاد عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى (18) مقعدا. اضافة الى ضمان تمثيل المرأة ضمن القوائم الحزبية. بحيث يفوز بالانتخاب المرشحين على القوائم بحسب ترتيبهم التسلسلي مع مراعاة نسبة للحسم، ووجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل وضمن المترشحين الثلاثة التي تليها من ضمن المقاعد المخصصة للأحزاب السياسية ضمن الدائرة الانتخابية العامة المغلقة وعددها (41) مقعدًا. كما تم تخفيض سن الترشح إلى 25 سنة لتعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية، كل هذه التعديلات سيكون لها أثر ايجابي على تعزيز فرص تمثيل النساء في السلطة التشريعية. الأمر الذي من الممكن ان نرى ثماره خلال الاستحقاق الدستوري في انتخابات مجلس النواب العشرين التي تقرر عقدها في العاشر من أيلول. 2024

1.1.د. خصص قانون الإدارة المحلية لعام 2021 للنساء في مجلس المحافظة نسبة 25 بالمئة من عدد أعضاء المجلس المنتخبين وفق المادة 3/ج/1، ولم تفلح الجهود الوطنية ومطالب مؤسسات المجتمع المدني لرفع هذه النسبة لتصل إلى نسبة 30 بالمئة لتشكيل الكتلة الوازنة وبما ينسجم مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. وقد وصلت نسبة النساء في مجالس المحافظات خلال انتخابات العام 2022 نسبة 57.39 بالمئة من إجمالي عدد المقاعد، واستطاعت 61 سيدة من الفوز بمقاعد مجالس بلدية و7 سيدات تمكن من الفوز بمقاعد مجالس المحافظات، في حين لم تترشح أي سيدة لمنصب رئيس بلدية في العام 2022.

1.1.هـ. شكل القانون المعدل لقانون الشركات لسنة 2023 نقلة نوعية بإدراج تعديل ينص على مراعاة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة وفق نسبة تحددها تعليمات الحوكمة، وفي مجالس إدارة الشركات التي تساهم الحكومة في ملكيتها وفق النسبة التي تحددها التعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء، ما يعزز مبادئ الحوكمة في الشركات. بدوره أصدر البنك المركزي تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك للعام 2023 تتضمن ضرورة مراعاة البنوك لتمثيل المرأة في عضوية مجالس إدارة البنوك والإدارة التنفيذية العليا، حيث وصل تمثيل النساء في مجالس إدارة البنوك إلى 9 بالمئة، كما وصلت نسبة تمثيل النساء في مجلس إدارة البنك المركزي إلى 50 بالمئة في العام 2023[16] .

1.1.و. لتعزيز تمثيل المرأة في المكتب الدائم لمجلس النواب؛ تم تعديل المادة 7.ب في العام 2023 من النظام الداخلي لمجلس النواب لتنص على "اذا لم تفز امرأة بموقع الرئيس أو احد موقعي النائب الأول والثاني يقتصر حق الترشح لموقع أحد مساعدي الرئيس على المرأة وفق تعليمات يضعها المكتب الدائم لهذه الغاية".

1.1.ز. بالرغم من وصول المرأة الى العديد من مواقع صنع القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية والمؤسسات العامة الا ان تمثيلها ما زال متواضعا وبشكل خاص في مجالس إدارة الشركات الحكومية والخاصة. ما زال هناك حاجة لتعزيز المشاركة بشكل أكبر، فلم تتجاوز النسبة في مجلس الوزراء 23.3 بالمائة بواقع 7 حقائب وزارية، وبرتبة أمين عام بنسبة 16 بالمائة، ومدير عام بنسبة 17 بالمائة. وسبق وأن وشغلت سيدة موقع رئيس ديوان التشريع والرأي. وتم تعيين سيدتان في عضوية المحكمة الدستورية، وتشغل سيدة رئاسة مجلس

[15] الهيئة المستقلة للانتخاب

[16] البنك المركزي الاردني

أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، وسيدة مديرة عامة لوكالة الأنباء الأردنية، وشاركت 18 سيدة من أصل 92 في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام 2022. كما شغلت سيدة رئاسة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وفي قطاع البنوك تشغل حاليا ثلاث سيدات موقع مدير عام بنك. وفي القطاع الأمني وصلت نسبة النساء المشاركة في بعثات حفظ السلام 16 بالمائة في العام 2022. كما تشغل سيدات رئاسة اللجان أو مقررات للجان في مجلسي الأعيان والنواب. ورئاسة وعضوية مجالس أمناء الجامعات، وعينت أول قاضية عضوا في محكمة الاستئناف الكنسية، وارتفعت نسبة القاضيات في السلطة القضائية من 22 بالمائة عام 2018 إلى 28.4 بالمائة عام 2024، إلا أنه لازالت بعض المواقع عصية على النساء؛ فلا زال موقع قاضية شرعية مغلقا أمام النساء، ونسبة النساء الأقل في المكتب الدائم في المجلس التشريعي، ولم ترأس النساء أي من المجالس التشريعية نواب او اعيان. ولم ترأس النساء مجالس المحافظات ما قد يؤثر على مدى تبني مجالس المحافظات الطروحات المتعلقة بقضايا المرأة أو النظر إليها كإحدى الأولويات الوطنية على مستوى المحافظة. ولا زالت طبيعة النظرة المجتمعية السائدة حول دور المرأة في العمل العام تؤثر في آلية العمل واتخاذ القرار في مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية بسبب طبيعة نظرة بعض الأعضاء الذكور لآلية وصول النساء إلى المجالس عموما والنظرة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل خاص تؤثر على فاعلية مشاركة المرأة في صنع القرار في المجالس، كما أن فرص التنقل والسفر والمشاركة في التدريبات والنشاطات خارج المحافظة متوفرة أكثر للأعضاء الذكور .

1.1.ح.1. بالرغم من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في النقابات المهنية من 21 بالمئة عام 2019 إلى 38.4 بالمئة عام 2022، إلا ان ذلك لم ينعكس على نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة للنقابات المهنية والعمالية فلا زال تمثيلها في مجالس النقابات المهنية والعمالية متواضعا أو معدوما في العديد منها.

1.1.ح.2. لا توجد مرجعية تشريعية سواء دستورية أو قانونية يتم الاستناد إليها في دعم المطالب برفع النسبة في كل المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة إلى 30 بالمائة على الأقل انسجاما مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

1.1.ح.3. ولا تزال الحاجة ملحة للاستمرار في إعمال نظام الكوتا كتدبير إيجابي مؤقت في السياسات وخاصة التشريعات لمواجهة تحدي الثقافة المجتمعية السلبية التي لا زالت تقلل من جدوى وضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي القيادة حيث كانت أعلى نسبة وصلت لها النساء في مجلس النواب هي 15.4 بالمئة في العام 2016 إلا أنها انخفضت في مجلس النواب التاسع عشر في انتخابات العام 2020 نظرا لعدم فوز أي سيدة خارج المقاعد المخصصة للنساء.

2.1. فيما يتعلق بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، فقد تحققت بعض الإنجازات على مستوى التشريعات والسياسات وبما يعزز الالتزام بالمجال الحاسم (و) والمجال الحاسم (أ) من إعلان ومنهاج عمل بيجين بما في ذلك حصولها على فرص العمل وظروف الاستخدام الملائمة.

2.1.أ. صدر القانون المعدل لقانون العمل لسنة 2023 بتعديل المادة 69 التي كانت تقيد عمل المرأة وتعديلها بحيث اصبحت تنص على حظر أي تمييز على أساس الجنس بين العاملين من شأنه المساس بتكافؤ الفرص، كما جاءت المادة 29 لتعاقب على التحرش الجنسي وتضمنت تعريفا للتحرش الجنسي. وكانت قد صدرت تعديلات على قانون العمل في العام 2019 تضمنت تعريفاً للعمل المرن، وإدراج مبدأ الإنصاف بالأجور (المساواة في الأجر لدى تساوي قيمة العمل)، وعاقب القانون التمييز بين الجنسين في الأجر كما اعطى سلطة الاجور صلاحية النظر في الدعاوى المتعلقة بأي تمييز في الأجور، ونص على منح إجازة الأبوة لمدة 3 ايام، وإعفاء العمال غير الأردنيين من أبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب من تصاريح العمل، كما وسع التعديل من مجالات توفير حضانة لأبناء العاملين ليشمل الذكور بالإضافة إلى الإناث من العاملين في المنشأة.

2.1.ب.1. لتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأُسَرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر جاء نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بتأمين الأمومة رقم 93 لسنة 2020 الصادر بموجب المادة 42 من قانون الضمان الاجتماعي ليخصص ما نسبته 25 بالمائة من الاشتراكات الشهرية لغايات استحداث برامج حماية اجتماعية مرتبطة بتأمين الأمومة، ليكرس الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة.

2.1.ب. 2.كما جاء تعديل قانون الضمان الاجتماعي لعام 2023 ليوسع من فرص الاستفادة من تأمين الأمومة باضافة أن تكون المؤمن عليها مشمولة بأحكام هذا التأمين خلال الأشهر الستة الأخيرة التي تسبق استحقاقها إجازة الامومة أو أن يكون لها ستة اشتراكات متصلة أو متقطعة في هذا التأمين في الاثني عشر شهراً التي تسبق استحقاقها هذه الإجازة .

2.1.ب.3. تضمنت تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لعام 2023، خيارات مرنة للعامل في حال صعوبة إنشاء حضانة في موقع العمل بحيث توفر البديل المناسب له في اختيار الحضانة المناسبة له من دور الحضانة التي تعاقد معها صاحب العمل، أو أن يتعاقد العامل مع دار حضانة يختارها على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية لدار الحضانة عن كل طفل بحيث يكون الدعم أكبر للعامل المتدني الأجر.

2.1.ب.4. تم تعديل نظام دور الحضانة في عام 2024، وأبرز ما جاء فيه: إلغاء تجديد الترخيص السنوي لكافة أنواع الحضانات، والسماح لفترة انتظار أطول للأطفال لغاية عمر 9 سنوات، واعتبار السن القانوني للحضانة من عمر يوم لعمر 4 سنوات و8 أشهر دون استثناء، وإلغاء الترخيص للحضانات المنزلية واعتماد التسجيل فقط لدى وزارة التنمية الاجتماعية لتشجيع النساء على الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. كما تم السماح لأن تكون مقدمة الرعاية حاصلة على مؤهل عاشر شريطة الحصول على شهادة تدريب من جهة معتمدة أو مزاولة مهنة من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، والغاء عقد الطبيب بما يخفف من الكلفة المالية للحضانات في ضوء شمول الأطفال دون سن 6 سنوات بالتامين الصحي. ومن أبرز التعديلات تطوير مهنة جديدة تسمى إدارة وتشغيل دار الحضانة في أماكن العمل العامة، وتبسيط اجراءات ترخيص الحضانات بإلغاء موافقات وزارتي الصحة والأشغال للحصول على الترخيص لكافة أنواع الحضانات، وتشكيل لجنة اعتراض للمراجعين لتعزيز مبدأ الشفافية.

2.1.ب.5. ولخلق بيئة عمل آمنة صدرت تعليمات "حماية المرأة الحامل والمرأة المرضعةوذوات الإعاقة والأشخاص الذين يؤدون عملاً ليلياً" لسنة 2023 الصادر بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة 69 من قانون العمل والتي حظرت على صاحب العمل في أي مؤسسة أو أي من فروعها القيام بتشغيل المرأة بعد الوضع بأي حال من الأحوال خلال الستة أسابيع التالية للوضع، ويحظر تشغيل المرأة الحامل أو المرضعة ليلًا دون موافقتها الخطية، ويجوز لها التراجع عن الموافقة في حال استدعت حالتها الصحية أو حالة جنينها أو رضيعها وذلك بموجب تقرير طبي.

2.1.ج. ولحماية العاملات في القطاع الزراعي، صدر نظام عمال الزراعة لسنة 2021 والذي أحال إلى قانون العمل في كل ما لم يرد عليه نص في النظام، وعليه فإن عمال الزراعة يخضعون لأحكام قانون العمل، وشمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين ضمن تعديلات قانون الضمان الاجتماعي لعام 2023 بحيث يتم شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة الى حين صدور قرار من مجلس الوزراء بشمولهم بكافة التأمينات. كما صدرت تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي لسنة 2021، وتعليمات شروط وتدابير السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل الزراعي لسنة 2021 الصادرة بمقتضى أحكام نظام عمال الزراعة لسنة 2021 والتي تنص على اتخاذ التدابير لحماية المرأة العاملة الحامل أو المرضع من الأخطار والأمراض التي تنجم عن العمل الزراعي وعن الآلات المستعملة.

2.1.د. ولضمان بيئة عمل آمنة لموظفي القطاع العام؛ نص نظام الخدمة المدنية لعام 2020 على قواعد السلوك الوظيفي، وواجبات الوظيفة العامة وأخلاقياتها وضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش وذلك بموجب المادة (69) من النظام التي حظرت ممارسة أي سلوك جسدي أو شفهي ذي طبيعة جنسية أو التهديدات المرتبطة به بما يمس كرامة الآخرين ويكون مهينا لهم يؤدي الى إلحاق الضرر الجسدي أو النفسي أو الجنسي بهم، كما تم إقرار إجازة أبوة 3 أيام لموظفي القطاع العام، وصدرت تعليمات العمل المرن التي تتيح فرص أكبر للنساء بالعمل عن بعد في القطاع العام.

2.1.هـ.1. ساهمت الاستراتيجية الوطنية للمرأة وخطتها التنفيذية 2023-2025 واستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي في إحداث أثر إيجابي على مشاركة المرأة الاردنية في سوق العمل حيث اظهرت نتائج مسوح قوة العمل لدائرة الاحصاءات العامة للربع الرابع من عام 2023 ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للاناث الاردنيات اللاتي اعمارهن 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 15.1 بالمائة في عام 2023 مقارنة ب 14% لنفس الفترة في عام 2022[17]. وتم توفير ما يزيد عن 240 فرصة عمل من خلال تأسيس حضانات منزلية وخاصة، وما يزيد عن 400 فرصة عمل أخرى تم توفيرها من خلال قروض التمويل الميسرة للنساء من صندوق التنمية والتشغيل[18].

2.1.هـ.2. تم تكليف اللجنة الوطنية لشؤون المرأة من قبل اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بقيادة الفريق الفني لمتابعة مبادرة ختم المساواة بين الجنسين لتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص والذي يضم في عضويته عدد من ممثلي الوزارات والمؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة، يتولى مهمة وضع تصور لختم وطني للمساواة بين الجنسين بحيث يركز على مأسسة انظمة تضمن للجنسين تكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد واتخاذ القرار وإيجاد بيئة عمل داعمة للمرأة في القطاعين العام والخاص. وتعتبر مبادرة "ختم المساواة بين الجنسين المؤسسي لتمكين المرأة كبرنامج تطوعي لكافة المؤسسات في القطاعين العام والخاص تقوم على المعايير الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل والالتزام بمعالجة الفجوات بين الجنسين في العمليات الحيوية. بحيث تتمثل المعايير في سبع مجالات تشمل أنظمة الإدارة والقدرات الداخلية، والبيئة الممكنة، والاتصالات وإدارة المعرفة، والبرامج والشراكات، واتخاذ تدابير شاملة لخلق ظروفًا أكثر عدلا ولائقة للعمال والعاملات (بما في ذلك الأجور، وصنع القرار، وتنفيذ سياسات تساعد في الموازنة بين العمل والمسؤولية الاجتماعية والقضاء على التحرش في مكان العمل.

[17] المرأة الأردنية حقائق وأرقام – دائرة الإحصاءات العامة

[18] التقرير السنوي للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023 صفحة 76 و 77

2.1.هـ.3. وبالرغم من ذلك لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة من أهم التحديات التي تواجه المرأة وذلك لتراجع قدرة الاقتصاد الأردني على خلق فرص العمل الكافية للقادمين الجدد لسوق العمل لارتباطها بالظروف الاقتصادية من جهة وبالسياق الاجتماعي والأدوار النمطية داخل الأسرة من جهة أخرى، والتي ما زالت تؤثر على خيارات المرأة في العمل ضمن تخصصات مشبعة في سوق العمل تتركز معظمها في العمل في قطاعي التعليم والصحة وفي المهن الإدارية والخدماتية، إضافة إلى وجود جوانب أخرى تشريعية وسياسية وثقافية تؤثر على دخولها سوق العمل أو الاستمرار فيه، أهمها انخفاض الأجور وممارسات التوظيف التمييزية وتوفير بيئة عمل صديقة للأسرة وتوفر خدمات رعاية الأطفال بنوعية وتكلفة مناسبة، وضعف خدمات النقل العام الكفؤة والآمنة والتحديات المرتبطة بالتمييز في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، ورغم عدم توفر الإحصاءات الكافية حول الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم، إلا أن المعطيات تشير إلى أن حاجة النساء للعمل؛ أدت إلى تزايد انخراطهن في سوق العمل غير المنظم في قطاعات مختلفة منها القطاع الزراعي، وقطاع السكرتاريا، ومعلمات المدارس الخاصة، والتجميل، وتجارة التجزئة ما أدى إلى تعرضهن للعديد من الانتهاكات والتجاوزات المخالفة لشروط العمل اللائق. اضافة لتَركُز النشاط الاقتصادي ومكتسبات التنمية المختلفة من خدمات تدريبيةٍ وتأهيليةٍ في المدن الرئيسية وفي مناطق بعيدةٍ عن المناطق الريفية والأكثر فقراً ما يحَدُّ من فرصهن في الاستفادة من اية مكتسبات

3.1.أ.1. وفي مجال الحد من العنف ضد المرأة واعمالا للمجال الحاسم (د) شهدت الأعوام الخمسة الماضية صدور وتعديل مجموعة من التشريعات نحو إزالة التمييز والعنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في الفضاءين العام والخاص وحمايتها من العنف بحسب التعديل الدستوري الذي كفلت بموجبه الدولة حماية المرأة من العنف والتمييز تراجع الفقرة 1.1.أ.

3.1.أ.2. لرفع نسبة الإفصاح عن العنف الأسري تم تعديل قانون العقوبات عام 2022 الذي نص على بدائل العقوبات السالبة للحرية في الجنح بحيث يتم التوسع في شريحة بدائل العقوبات السالبة للحرية لتشمل وفق نظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية رقم (46) لسنة 2022 [19]الخدمة المجتمعية، المراقبة المجتمعية، المراقبة الإلكتروني، وحظر ارتياد المحكوم عليه أماكن محددة. وهذه البدائل تطبق من خلال السوار الإلكتروني، وبالتالي رفع نسبة الإفصاح عن الجرائم البسيطة (الجنح) في إطار الأسرة، ما يساهم في الحد من العنف الأسرى، وتم العمل على إعداد الدليل الإرشادي لبدائل الإصلاح المجتمعي، والانتهاء من بناء وتجهيز نظام السوار الإلكتروني كأحد بدائل التوقيف القضائي.

3.1.أ.3. اضافة لتعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2021 الذي وفر الحماية القانونية للضحايا ويغلظ العقوبات على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر خاصة إذا تم ارتكاب الفعل على امرأة أو طفل لضمان إنصاف الضحايا وتوسيع نطاق التجريم، لأشكال جديدة من الجرائم، منها التسول كشكل من أشكال الاستغلال ورفع نطاق الحماية والخدمات المقدمة للضحايا منذ لحظة التعرف عليهم ولحين العودة الطوعية أو إعادة الاندماج، وكفل القانون الالتزام بسرية المعلومات، وتوفر دور إيواء مناسبة للضحايا، محكمة خاصة للنظر بقضايا الاتجار بالبشر، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا وبموجبه صدر نظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2023، وتم إعداد استراتيجية وخطة عمل لمنع الاتجار بالبشر 2023-2026 .

3.1.أ.4. ولحماية الطفلة الأنثى واعمالا للمجال الحاسم (ل) صدر قانون حقوق الطفل لعام 2022، استجابة لمصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل الذي حدد سن الطفل بكل من لم يتم الثامنة عشرة من عمره وحقه في التمتع بجميع الحقوق المقررة في القانون وبما لا يتعارض مع النظام العام والقيم الدينية والاجتماعية بما فيها الحق بالرعاية وتهيئة الظروف اللازمة وتنشئته تنشئة سليمة تحترم الكرامة الإنسانية في بيئة أسرية يتحمل الوالدان فيها المسؤولية الأساسية في تربية الطفل وتوجيهه وإرشاده والعناية به ونمائه وإحاطته بالرعاية اللازمة.

3.1.ب. يعتبر توفير البيانات من أهم التحديات التي تواجه تحليل واقع المرأة والفتاة في الأردن، والتي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط والتنفيذ الفاعل من أجل تعزيز المساواة وإزالة التمييز بين الجنسين. لا تزال هناك حاجة لتحسين عملية جمع البيانات وتوسيع نطاقها لتشمل مواضيع جديدة تتقاطع مع مجالات الاهتمام الحاسمة وأهداف التنمية المستدامة. كما أن هناك حاجة لتأمين الموارد المالية لجمع البيانات غير المتوفرة حول استخدام الوقت والعنف ضد المرأة والعمل على احتساب تكلفته.

4.1.أ.1. ووفاء بالتزاماته الدولية قدم الأردن التقارير التعاهدية والطوعية بما فيها التقرير الوطني الطوعي الثاني لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك في تموز 2022، واتخذت تدابير جادة من شأنها أن تساعد في التنفيذ الفعال والكفؤ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتركز الحكومة على تعزيز التنسيق على جميع المستويات، وعلى إدماج أجندة التنمية المستدامة 2030 في خططه المحلية والبرامج التنموية التنفيذية الحالية والمستقبلية، وكذلك على تحسين توافر البيانات للرصد والتقييم.

[19] نظام وسائل واليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية رقم (46) لسنة 2022

4.1.أ.2. كما قدم تقريره الوطني الشامل لحقوق الإنسان الرابع لمجلس حقوق الإنسان وفي معرض تقديم التقرير أمام المجلس قبل الأردن ما يقارب 70 بالمائة من التوصيات المقدمة من الدول.

4.1.ب.1. وعلى مستوى الوفاء بالالتزامات الدولية التعاهدية والطوعية فقد قدم الأردن تقاريره الوطنية الدورية والطوعية حيث قدم في الشهر السابع من عام 2023 تقرير حقوق الطفل أمام اللجنة التعاهدية الدولية المعنية بحقوق الطفل.

4.1.ب.2. هذا وسيعمل الأردن على تقديم تقريره السابع للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفق الإجراء المبسط.

4.1ج. ولتعزيز مكانة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمعنية بحقوق الإنسان وتلك التي تعزز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جاء في القرار التفسيري للمحكمة الدستورية رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ "إن المعاهدات الدولية لها قوتها الملزمة لأطرافها ويتوجب على الدول احترامها، طالما ظلت قائمة ونافذة، ما دامت هذه المعاهدات جرى إبرامها والتصديق عليها واستوفت الإجراءات المقررة لنفاذها "يعدُّ هذا القرار بمثابة دسترة لمبدأ سمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية، وذلك من خلال ما تملكه القرارات التفسيرية من حجة دستورية ملزمة للمحكمة ذاتها في قراراتها المستقبلية ولجميع سلطات الدولة والكافة.

ما هي الأولويات الخمس الرئيسية لتسريع تقدم النساء والفتيات في بلدك على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال القوانين والسياسات و/أو البرامج؟

المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة

1.2.أ. جاءت توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لتؤطر العمل على تعزيز حق المساواة بين الجنسين حيث أفردت الوثيقة فصلا خاصا للتوصيات المتعلقة بالمراة مرتكزة على مجموعة من المبادئ المتضمنة تعزيز وجود المرأة في مواقع صنع القرار وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والحزبية وتفعيل دور المرأة وإدماج أولوياتها في المجتمعات المحلية والمجتمع عموما وتعزيز وضمان قدرة المرأة كمواطنة فاعلة ومؤثرة في القضايا الوطنية والمحلية وايصال صوت المرأة بعدالة عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وتكافؤ الفرص للمرأة في القطاعات كافة، وبيئة اقتصادية ممكنة لمشاركة المراة فيها، وتكريس سيادة القانون لحماية المرأة من جميع أشكال التمييز والحفاظ على حقوقها المنصوص عليها بالدستور والقانون، والنهوض بواقع المرأة ومشاركتها الفاعلة في المجالات المختلفة، وايلاء النساء ذوات الاعاقة اهمية خاصة تستند إلى مبدأ المواطنة وبالاضافة الى تضمين الوثيقة مجموعة من التوصيات المرتبطة بتمكين المرأة والشباب والمرتبطة بالتعديلات الدستورية ذات العلاقة وتحديث منظومة الادارة المحلية لتضيف بذلك إلى قائمة المكتسبات التشريعية التي تحققت للمرأة على مدار السنوات الخمس الماضية، منها تعديل قانون العقوبات لتسهيل وصول النساء للعدالة (تراجع الفقرة 3.1.أ.2) وقانون العمل (تراجع الفقرة 1.3.) ونظام الخدمة المدنية 2020 الذي نص على العدالة دون تمييز مبني على أساس الجنس أو أي شكل من أشكال التمييز وغيرها. كما وافق مجلس الوزراء في شهر نيسان 2024 على الأسباب الموجبة لنظام العمل المرن بهدف تسهيل دخول النساء إلى سوق العمل واستمرارها فيه وبما يسهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة .

1.2.ب. يعمل الفريق القانوني لمراجعة التشريعات التي تخص المرأة برئاسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة والذي تم تشكيله في عام 2023 من قبل دولة رئيس الوزراء، على متابعة مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات قبل صدورها لضمان مراعاتها للمساواة وعدم التمييز ولتسهيل الوصول إلى العدالة وذلك قبل عرضها على اللجنة القانونية ومجلس الوزراء. كما يدعم عمل اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة فريق استشاري قانوني يعمل على تقديم الاستشارة في وضع لائحة المطالب التشريعية ووضع مقترحات القوانين وتعديل التشريعات الهادفة تعزيز الحقوق الانسانية للمرأة في تحقيق المساواة وعدم التمييز.

1.2.ج. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلك في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة وعدم التمييز بموجب القانون، لا زالت الحاجة ملحة لتعديل التشريعات لإزالة ما تبقى من مواد تميز ضد المرأة، في قوانين العقوبات والأحوال الشخصية والضمان الاجتماعي والعمل والجنسية غيرها.

القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

2.2.أ.1. في مجال القضاء على العنف ضد المرأة واعمالا للمجال الحاسم (ل) تم تعديل قانون العقوبات (تراجع الفقرة 3.1.ب.) الذي استحدث الخدمة المجتمعية بإلزام المحكوم عليه وبموافقته القيام بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع، وصدر نظام وسائل وآليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لسنة 2022 وسع صلاحيات قاضي تنفيذ العقوبة لاستبدال أي من البدائل المحكوم بها ببدائل أخرى أو إنقاص أو زيادة مدة البديل المحكوم به، ما يساهم في مواجهة أسباب عدم إفصاح النساء عن العنف الذي يتعرّضنَ له في الجرائم البسيطة (الجنح) .

2.2.أ.2. اضافة لتعديل قانون منع الاتجار بالبشر لعام 2021 (تراجع الفقرة 3.1.ج)، وفرت دار كرامة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر منذ إنشائها منظومة من الخدمات المتكاملة؛ اجتماعية ونفسية وشرطية وطبية وقانونية والقضائية وخدمات الاستضافة لـ 192 من ضحايا الاتجار بالبشر يحملون جنسيات مختلفة، ومن بينهم 182 امرأة. كما تقدم وتنفذ برامج علاجية ووقائية إضافةً إلى برامج التأهيل الكفيلة بمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم ودعمهم وتمكينهم لإعادة دمجهم بالمجتمع، مثل التدريب المهني. اضافة لتعديل نظام دور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر اعتبرت من هم دون 18 عام متضررا عند عدم وجود شخص مناسب للعناية بهم أعمالا للمجال الحاسم (ل).

2.2.أ.3. قانون العمل لعام 2023 نص على المعاقبة على التحرش الجنسي وتعريفا للتحرش الجنسي وعلى فرض غرامة مالية على مرتكب الجرم، وأصدرت وزارة العمل سياسة الحماية من العنف والتحرش في مكان العمل ودليل إرشادي لأصحاب العمل. (تراجع الفقرة 3.6.د.1 والفقرة 3.6.د.2).

2.2.ب.1. أولت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) المصادق عليها من مجلس الوزراء والتي تعتبر الإطار الوطني لمتابعة الجهود الرامية لتطوير البرامج والسياسات لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والحياة السياسية، اهتماما بمجابهة العنف ضد النساء والفتيات وذلك بتخصيص هدف حول تمتع النساء والفتيات بحياة خالية من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس وضرورة تبني آليات فعالة للوقاية والحماية والاستجابة له في الفضاء الخاص والعام والرقمي، ولضمان التنفيذ اعدت الخطة التنفيذية للاستراتيجية (2023-2025) كوثيقة إرشادية لصانعي السياسات والجهات المانحة المعنية بقضايا المرأة، وكان من محاورها الستة محور يعنى بمجابهة العنف ضد النساء والفتيات، والثقافة المجتمعية، يبلغ تنفيذ المبادرات ما يقارب (198.3 مليون دينار) لضمان قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس، بلغت تكلفة مشاريع الهدف الثاني من محور النساء والفتيات يتمتعن بحياة خالية من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس ما يقارب 10.9 مليون دينار.

2.2.ب.2. صادقت الحكومة على الخطة الوطنية الثانية لتفعيل القرار 1325 المرأة والسلام والأمن استجابة للمجال الحاسم (هـ) تضمنت أهداف دعم دور المدارس ووسائل الإعلام والقادة الدينيون والمجتمعيون، وكذلك الشباب والشابات على تعزيز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص ومنع العنف ضد المرأة والتمييز والتطرف العنيف، بالاضافة الى تعزيز دور المرأة في المشاركة وصنع القرار في القطاع الأمني والعسكري والعدالة والدبلوماسية في مجالات إدارة الأزمات والتغير المناخي

2.2.ب.3. تضمنت الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل للأعوام 2021-2023 المصادق عليها؛ أنشطة تنفيذية وفقا للقطاعات ومصنفة حسب سبع محاور رئيسية لقطاعات؛ موارد بشرية، بناء قدرات، تحسين الخدمات، الدعم اللوجستي، تشريعات وسياسات، شراكة وتنسيق، توعية والجهات المعنية بالتنفيذ. واستجابة للخطة صدر نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف 2023؛ يعمل النظام على مأسسة إجراءات الاستجابة لحالات العنف الأسري وتقديم الخدمات اللازمة لها ضمن نظام إلكتروني وإجراءات موحدة لكافة الحالات، وأدوات ومسؤوليات ومهام محددة للمؤسسات مقدمة الخدمة.

2.2.ب.4. أصدرت وزارة العمل سياسة استرشادية خاصة بالعنف والتحرش في عالم العمل كأحد شروط المصادقة على الأنظمة الداخلية للمؤسسات في القطاع الخاص. ويجري العمل على إصدار نظام للعمل المرن يتلافى القيود التي كانت تضيق من تفعيل النظام النافذ.

2.2.ب.5. لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مجابهة العنف ضد النساء والفتيات تعمل شبكة شمعة[20] وهي شبكة وطنية تابعة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتضم أعضاء من الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجال مجابهة العنف تتابع خطة عمل سنوية تضم العديد من الانشطة والبرامج لمجابهة العنف ضد المرأة، وتقوم شؤون المرأة بتوفير موازنة لتغطية بعض الأنشطة. يتم تناول القضايا ذات الأولوية في حملة 16 يوم الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة وكانت للعام 2023 العنف الاقتصادي.

2.2.ج. للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة وإظهار تبعاته الاقتصادية الخطيرة أطلقت في العام 2023 دراسة وطنية لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة بإشراف ممثلين عن الفريق الوطني للحماية من العنف الأسري بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ودعم فني من الاسكوا ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والحكومة القبرصية، هدفت لتقدير التكلفة المترتبة على الناجيات نتيجة تعرضهن للعنف وتكلفة الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية وغير الحكومية المتعلقة بالرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية لإنفاذ القانون والمقاضاة في مجال العنف ضد المرأة، ستدعم هذه الدراسة السياسات الواجب اتخاذها للاستجابة

[20] شبكة وطنية تابعة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وتضم أعضاء من الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في مجال مجابهة العنف ضد المراة

والوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة، وتوجيه الموارد بشكل أفضل لتحسين الاستجابة بالتركيز على الوقاية، للمساهمة في الحد من حالات العنف.

2.2.د. يواجه تعديل التشريعات للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين تحديات مؤسسية واجتماعية نابعة من نظرة المجتمع للدور النمطي للمراة في نطاق الاسرة والمجتمع، دون الاخذ بعين الاعتبار التطوارات المرتبطة بدور المراة ومساندتها لرب الاسرة في كثير من الاحيان و كمعيلة وربة اسرة في بعض الحالات. هذا بالاضافة إلى مشاركة المراة الفاعلة في مختلف المجالات. من هنا فقد عنيت الاستراتيجية الوطنية للمرأة من خلال الهدف الاستراتيجي الثاني: النساء والفتيات يتمتعن بحياةٍ خاليةٍ من كافة أشكال العنف القائم على أساس الجنس، وتوفير وتحليل بيانات للمؤشرات غير المتوفرة لدى دائرة الإحصاءات العامة ومنها: مسح العنف ضد المرأة واحتساب تكلفته.

المشاركة والتمثيل السياسي

3.2.أ. للنهوض بدور المرأة للمشاركة في الحياة العامة والتمثيل السياسي واستجابة للمجالات الحاسمة (ز، ح) تم تعديل العديد من التشريعات وعلى رأسها التعديلات على الدستور التي ضمنت كفالة الدولة تمكين المرأة. تراجع الفقرة (1.1.) .

3.2.ب. تدعم الأطر التشريعية تمكين المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وتعزيز وصولها إلى مواقع صنع القرار، حيث تم إقرار قانوني الإدارة المحلية لعام 2021 (تراجع الفقرة من 1.1.د.)، والانتخاب لمجلس النواب لعام 2022، (تراجع الفقرة 1.1.ج) الذي الغى شرط الاستقالة من الوظيفة الحكومية عند الترشح للانتخابات النيابية في القانون والذي كان يشكل عائقا أمام ترشح الشباب والمرأة، حيث يفقد المترشح وظيفته ويعود عاطلا عن العمل في حال عدم فوزه، الأمر الذي يتسبب بمنعهم من الترشح ما سيعمل على رفع مشاركتهم في الانتخابات التي ستجرى في ظل هذا القانون لأول مرة في العاشر من أيلول 2024.

3.2.ب.1. قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 نص على تحصين الأحزاب السياسية وحمايتها من أي تأثيرات سياسية وإناطة صلاحية الاشراف على تأسيسها ومتابعة شؤونها الى الهيئة المستقلة للانتخاب كجهة محايدة ومستقلة لتعزيز مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وعلى المتطلبات الواجب استيفائها في عدد المؤسسين تراجع الفقرة (1.1)، مع ما يوفره نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية من دعم تمكين المشاركة السياسية للمرأة، باشتراطه في استحقاق الحزب مساهمة مالية إضافية بنسبة (15%) إذا كان من ضمن المرشحين سيدات ونسبة (20%) عن كل مقعد يحرزه الحزب عن كل فائز من السيدات. جاء هذا القانون لتمكين الأحزاب من الوصول لتشكيل حكومات برلمانية حزبية وتعزيز الدور السياسي للمرأة والشباب. ومن خلال إنشاء سجل للأحزاب في الهيئة لتحقيق المزيد من الشفافية وربط الدعم الحكومي للأحزاب بمؤشرات الإنجاز وأنه لا يجوز تأسيس حزب على أسس دينية او طائفية او عرقية او فئوية على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل والزامية ضمان حق المرأة والشباب في تولي المناصب القيادية في الحزب وفق المادة (15/هـ/ي)، وتمكينها من الاستفادة من موارد الحزب بشكل عادل ومتكافئ خاصة أثناء الحملات الانتخابية.

3.2.ب.2. بلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات النيابية ما نسبته 29.9 بالمائة كانت نسبة الاقتراع للإناث 26 بالمائة في حين كانت نسبة الاقتراع للذكور بما نسبته 34.1 بالمائة.في حين شكلت النساء ما نسبته 53 بالمائة من اجمالي عدد الناخبين المسجلين مقابل 47 بالمائة من الناخبين هم من الذكور [21]، حيث أن القيود التي تم فرضها بحسب (أوامر قانون الدفاع) على التجمعات العامة مما أثر على الفعاليات السياسية وقدرة المرشحين والمرشحات على إجراء حملات انتخابية فعّالة وزيادة المسؤوليات والتحديات المالية. فالعديد منهم يعتمد على التواصل المباشر مع الناخبين من خلال اللقاءات الشخصية والفعاليات المجتمعية، إضافة الى ضعف القدرة المالية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الجائحة، الا ان هذه التحديات إلى جانب إغلاق المدارس وتبني نظام العمل عن بعد كان تأثيرها أكبر على المرأة وأثر على فرصتها في المشاركة كمقترعة حيث لم تحبذ النساء الذهاب لمراكز الاقتراع لشعورهن بالمسؤولية تجاه عائلاتهن حرصا على سلامتهم إضافة الى اضعاف فرصة المنافسة في الساحة السياسية كمرشحة بسبب تقليل فرص المشاركة والوصول.

3.2.ج. ولغايات توحيد مفهوم العنف الانتخابي والية رصده ومتابعته والتنسيق ما بين المعنيين على جميع المستويات، تم تناول قضية العنف الانتخابي ضمن خطة العمل المشتركة بين الهيئة المستقلة للانتخاب المعنية بإدارة العملية الانتخابية، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة وبما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن والإطار المرجعي لتمكين المرأة في الانتخاب والأحزاب الذي وضعته الهيئة المستقلة للانتخاب بعد مشاورات مع الشركاء والجهات ذات العلاقة؛ شملت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والجهات الحكومية ومراكز دراسات المرأة في الجامعات والجهات الرقابية ليحقق في المحصلة نهج استراتيجي لدمج مفهوم تمكين المرأة في كل الأنشطة والفعاليات التي يتم تنفيذها خلال وخارج العملية الانتخابية، ويحقق الهدف الاستراتيجي الخامس ضمن استراتيجية الهيئة حول

[21] التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2020

تعزيز المشاركة السياسية في الانتخاب والأحزاب للمرأة والشباب وذوي الإعاقة. وتم اعتماد تعريف للعنف الانتخابي ووضع آلية لرصد ومعالجة العنف الانتخابي من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب في العام 2024.

3.2.د. وفي عام 2020 أطلق ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، ومقره الأردن، دليلاً حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة متضمنا تعريف العنف السياسي وخصائصه وأشكاله وآثاره والإجراءات الاحترازية للوقاية من العنف السياسي. كما تم تشكيل الفريق الوطني الاستشاري لمحاربة العنف ضد المرأة في الحياة العامة من 17 خبيراً في المجالات الاقتصادية، والتشريعية، والأكاديمية، والإعلامية، بالإضافة إلى خبراء في العنف السيبراني. وقام الفريق بجولات في المحافظات كافة لتوعية النساء حول العنف في الحياة العامة.

3.2.هـ. حددت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) ضمن الهدف الاستراتيجي الأول: النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز، وتم أفراد محورا خاصا للتمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار ضمن المحاور الست الرئيسية للخطة التنفيذية للاستراتيجية 2023-2025 والذي تضمن مجموعة من المبادرات والمشاريع التي ستساهم في زيادة نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والمعينة واللجان الحكومية لضمان المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار ورفع الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة وانخراطها في العمل السياسي والحزبي، والتي تتكون من 6 محاور من ضمنها محور يعنى بالهدف الأول النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس بلغت موازنة محور التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار 1.2 مليون دينار، ومحور الحقوق الإنسانية 62.4 مليون دينار. ويدعم عمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحقيق الرؤى الوطنية كافة الجهات الوطنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من برامج بناء القدرات وإعداد القيادات وحملات كسب التأييد والمناصرة ووضع التدابير اللازمة لتفعيل الأطر التشريعية وضمان انفاذها.

3.2.و. تسعى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في الشأن العام وزيادة تمثيلها في المواقع القيادية العليا في الدولة وفي مجالس النقابات والغرف التجارية والصناعية وتقود اللجنة العديد من المبادرات لبناء قدرات المرأة القيادية لتعزيز دورها الفعال والمؤثر في المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص ورفع الوعي المجتمعي حول أهمية المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والحياة السياسية منها البرنامج التدريبي لتمكين المرأة سياسيا لتعزيز مشاركتها في العملية الانتخابية والحزبية كمرشحة وكناخبة بالإضافة لبرنامج بناء القدرات للنساء القياديات في مجالس الإدارة المحلية من أجل مشاركة فاعلة في الحياة السياسية بتنفيذ خطط العمل المشتركة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة مع كل من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والهيئة المستقلة للانتخاب.

3.2.ز. وتعمل مدرسة المشاركة السياسية التي أطلقتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة لبناء قدرات النساء في مجال العمل السياسي والحزبي على مستوى متقدم حيث تهدف إلى التركيز على التمكين الذاتي والمهارات المتقدمة وطرق النمو على المستوى المهني والشخصي خصوصا في مجال التنظيم والعمل الحزبي ومساعدة النساء للنساء مع إيجاد أرضية مشتركة رغم الاختلافات السياسية (راجع الفقرة 22.3.أ).

الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتفرقة المهنية، والتقدم الوظيفي وإيجاد فرص عمل)

4.2.أ. استجابة للمجال الحاسم (و) وعلى مستوى التشريعات تم تعديل العديد منها لتحقيق المساواة وعدم التمييز بموجب القانون لتنسجم مع المعايير الدولية من اتفاقيات وإعلانات وقرارات؛ حيث صدر نظام الخدمة المدنية لعام 2020 نصت المادة 3/120 على: الشفافية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومراعاة المساواة بين الجنسين وذوي الإعاقة في عملية الإعلان عن برامج التدريب والابتعاث واختيار الموظفين للالتحاق بها. وعلى تنظيم جميع الشؤون المتعلقة بالدوام المرن بما في ذلك آلية احتساب الاجازات والراتب الاجمالي وبدل التسكين للموظف بدوام جزئي بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء على أن تراعي المساواة بين الجنسين. وعلى قواعد السلوك الوظيفي، وواجبات الوظيفة العامة وأخلاقياتها وضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرش، كما صدرت تعليمات العمل المرن بما يتيح فرص أكبر للنساء بالعمل عن بعد.

4.2.ب. وفيما يتعلق بالتعديلات التشريعية (تراجع الفقرات الفرعية أ، ب، ج، د، ز، من الفقرة 2.1.)

4.2.ج. ولتحقيق المساواة بالأجر لدى تساوي قيمة العمل ولحماية حقوق المعلمات العاملات في المدارس الخاصة صدر قرار وزارة التربية والتعليم بإلزام المدارس الخاصة بالعقد الموحد.

4.2.د. ولتوفير الضمانات القانونية للنساء العاملات في القطاع الزراعي كقطاع تتكثف فيها عمالة النساء بما يضمن تمكينهن اقتصاديا؛ يمثل نظام عمال الزراعة لسنة 2021 أداة مهمة للمرأة للتمتع بالحماية القانونية والبيئة الآمنة، نص على عدم التمييز بالأجر حسب الجنس واستفادة العاملات في الزراعة من جميع الحقوق والمزايا المنصوص عليها في قانون العمل، وعليه فان عمال الزراعة يخضعون لأحكام قانون العمل، كما صدرت تعليمات إجراءات التفتيش على النشاط الزراعي لسنة 2021 ووفقا للإجراءات المعمول بها في وزارة العمل والتي تمنع وقوع اعتداء من صاحب العمل الزراعي او من يمثله بالضرب أو ممارسة أي شكل من أشكال الاعتداء أو التحرش الجنسي على العامل الزراعي.

4.2.هـ.1. وللتصدي للتحديات التي تعيق الاستفادة من الإمكانات الكامنة للنساء والفتيات سعيا لتحقيق التنمية المستدامة وهو ما ينسجم مع نهج الدولة بتسريع العمل نحو التغيير والإصلاح المنشود؛ ولسد الفجوة بين الجنسين ومضاعفة النمو الاقتصادي من خلال العمل على انتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات، بتوفير بيئة عمل آمنة مدعومة بخدمات رعاية الأطفال، وتسهيل وصول النساء إلى الخدمات المالية، أجمعت الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وأفردت محورا خاصا بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة منها الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 واستراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية التحديث الاقتصادي .

4.2.هـ.2.. لضمان العمل على تنفيذ المبادرات المرتبطة بالمرأة في رؤية التحديث الاقتصادي حددت استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي ثلاثة أهداف أساسيّة تختص بالنساء والفتيات تتمثل بمضاعفة نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني وتوفير أما نسبته 28 بالمائة من فرص العمل للإناث ضمن المليون فرصة التي تسعى رؤية التحديث الاقتصادي لتوفيرها بحلول العام 2033. بالإضافة إلى تحقيق قفزة نوعيّة في تصنيف المملكة على مؤشر الفجوة ا بين الجنسين العالميّ ومؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، فضلاً عن تطوير مؤشر وطنيّ لرصد وتتبع المشاركة الاقتصاديّة للمرأة. وحددت الاستراتيجية ستة مبادرات ضمن المرحلة الأولى من الاستراتيجيّة؛ تشمل تحقيق مكاسب سريعة في إطار الحماية القانونيّة والتعديلات التشريعيّة، سيما تلك المتعلّقة بالأنظمة، واعتماد المؤشر الوطني المُركب للمشاركة الاقتصاديّة للمرأة حتى يأخذ بعين الاعتبار النساء من ذوات الإعاقة، واعتماد الختم المؤسسي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تضمّ الاستراتيجيّة مبادرة متجر المرأة الإلكتروني وتشمل الحصول على التطبيق وتصميم المتجر والرّبط بوسائل الدفع الإلكترونيّ وتطبيقات التوصيل مع إمكانيّة إضافة خاصيّة التسويق في أماكن محدّدة داخل الأردن أو خارجه، ومبادرة تحويل النساء العاملات من القطاع غير المنظّم للقطاع المنظّم عبر حوافز تشجيعيّة أهمها تحمّل جزء من كلفة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي ولفترة زمنية محدّدة. هذا بالإضافة إلى مبادرة المرأة في الصناعات التحويليّة وذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العمل والشركاء من القطاع الخاص، ومبادرة إنشاء الحضانات المؤسسيّة وتطوير إطار وطنيّ للحضانات بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة والمجتمع المدني. وتمت إضافة قطاع المرأة إلى 25 قطاع ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2023-2025.

4.2.هـ.3. الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2023-2025 تتكون من 6 محاور منها محور يعنى بالهدف الأول للاستراتيجية النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس بلغت تكلفة مشاريع الهدف (ما يقارب) 198.3 مليون دينار، ومحور التمكين الاقتصادي 134.7 مليون دينار.

4.2.و. انضم الأردن الى عضوية شبكة المسرعات لسد الفجوة بين الجنسين بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي والتي تتميز بالشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وترأس المبادرة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة ولي العهد عن القطاع العام، وكل من شركة أدوية الحكمة، وبنك الاتحاد، وواحة 500 عن القطاع الخاص، وتقوم جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن بدور المنسق المحلي للمبادرة بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبدعم مقدم من اليونيسف. وبهدف تنسيق الجهود وتكاملها في تنفيذ الخطة المنبثقة عن المبادرة تم تضمينها في مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020 - 2025[22] .

4.2.ز. لإضفاء الطابع المؤسّسي والرسمي على الجهود الحكومية الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام سواء بالتوظيف او في الوصول إلى المواقع القيادية وتصميم وتنفيذ كافة الإجراءات والأعمال الحكومية والإبلاغ عنها، وللحد من أثر التفاوت في مستوى شمول الاحتياجات المختلفة، تبنت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة في عام 2020 سياسية إدماج النوع الاجتماعي في كافة الوزارات ومؤسسات ودوائر القطاع العام، وبما يخدم تعزيز الإنصاف، والمساواة والعدالة والتي من أولوياتها وجود تخطيط مُعزَّز ومستجيب للنوع الاجتماعي على المستويين الوطني والقطاعي.

الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة، والتحويلات النقدية، والمعاشات التقاعدية)

[22] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، https://www.mop.gov.jo

5.2.أ. تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن محورا يتعلق بضمان توفير الاحتياجات الخاصة بصحة المرأة والفتيات الجسدية والنفسية خاصة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتمكينهن من الحصول بشكل أفضل على الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة. وقد عنيت الخطة التنفيذية للاستراتيجية بوضع مبادرات تعنى بمراجعة السياسات والتشريعات الداعمة لمفاهيم الصحة الإنجابية والجنسية لكافة الفئات وتقييم أثر تطبيقها بما في ذلك في الأزمات والطوارئ (الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية) وتطوير حزمة خدمات صحة إنجابية وجنسية موحدة ومدمجة، تغطي مكونات الصحة الإنجابية والجنسية وبناء القدرات.

5.2.ب. كان أحد محاور الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) الصحة الإنجابية والجنسية، وتم تحديد الهدف العام والأهداف الفرعية لهذا المحور والتي استهدفت الوصول للرفاه الصحي من خلال تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتأمين الصحي الشامل وضمان الحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية لكافة السكان، وتعزيز أنماط الحياة الصحية السليمة بما يضمن السيطرة على الأمراض المزمنة والسُمنة ومحاربة التدخين. وفيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالحمل الأمن؛ فقد تم تضمين الاستراتيجية الوطنية للصحة 2023-2025 محورا متعلق بالحمل الآمن

5.2.ج. أطلق المجلس الأعلى للسكان حزمة شاملة من تدخلات الصحة الجنسية والإنجابية، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية الثلاثة لتنفيذ حقوق الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة؛ المساواة في الوصول، وجودة الرعاية، والمساءلة، من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية 2020-2030[23] الأولى التي تتناول جميع مكونات الصحة الإنجابية (الأمومة الآمنة، مرحلة الاستعداد للزواج وفحوصات ما قبل الزواج، الأمراض المنقولة جنسياً، سرطانات الجهاز التناسلي، تنظيم الأسرة ، العنف القائم على أساس الجنس، العقم، سن الأمل) بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تضمنت مداخلات مؤسسية تعكس المداخلات الخطة التنفيذية للاستراتيجية 2022-2024، وإعداد الخطة الوطنية لتنفيذ التزامات الأردن نحو قمة نيروبي 19 (2021-2030). ويعمل المجلس مع المركز الوطني لتطوير المناهج ووزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الصحة على تضمين مفاهيم الصحة الإنجابية ضمن المناهج الدراسية لضمان حصول الشباب على المعلومات الصحية والموثوقة المرتبطة بالتربية الجنسية وقضايا الصحة الإنجابية، مع الأخذ بالاعتبار المراحل العمرية والسياق الاجتماعي والثقافي، ولرفع كفاءة وقدرة مقدمي خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة في وزارة الصحة من كلا الجنسين مما ينعكس ايجاباً على جودة الخدمة المقدمة للنساء تم إعداد دليل خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة في 2023.

5.2.د. كان أحد محاور الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030)[24] الصحة الإنجابية والجنسية، وتم تحديد الهدف العام والأهداف الفرعية الخاصة بهذا المحور؛ استهدفت الوصول للرفاه الصحي من خلال تحقيق التغطية الصحية والتأمين الصحي الشامل وضمان الوصول والحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتم تضمين الاستراتيجية الوطنية للصحة 2023-2025 محاور متعلقة بالسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالحمل الأمن.

5.2.هـ. تم انشاء نظام وطني للرصد والاستجابة لوفيات الأمهات بهدف رصد حالات الوفيات للنساء في سن الانجاب فور حدوثها ومعرفة الأسباب والعوامل المساعدة التي أدت إلى الوفاة وتحديد التوصيات والاستجابة لمنع حدوث وفاة مشابهة. كما قامت وزارة الصحة أيضا ومن ضمن خططها التنفيذية بعقد مجموعة من البرامج التي تستهدف الأزواج وتزويدهم بالخدمات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإنجابية في مختلف مناطق المملكة، كما قام معهد العناية بصحة الأسرة بتنظيم سلسلة ورش خاصة برفع وعي المقبلين على الزواج، بأهمية التخطيط المسبق للأحمال، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة للمباعدة بين الأحمال. وتقوم الوزارة أيضا بالتوعية في مجال الممارسات الضارة وخاصة بين فئة الشباب لا سيما تلك المتعلقة بالتدخين والكحول والمخدرات والسلامة على الطرق.

ما الإجراءات المحددة التي اتخذتها لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات على مدى السنوات الخمس الماضية؟

النساء والفتيات في الأوضاع الإنسانية

1.3.أ. من الإجراءات المتخذة لمنع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمشة من النساء والفتيات النص الذي أدخل على الدستور عام 2022 بكفالة الدولة منع التمييز ضد المرأة (تراجع الفقرة 1.1.أ.)

1.3.ب. تعمل اللجنة الفنية التي شكلها رئيس الوزراء على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وكان الأردن قد صادق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تشكل العمود الفقري لحقوق الإنسان.

[23] الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والجنسية 2020-2030.

[24] الاستراتيجية الوطنية للسكان 2021-2030.

1.3.ج. لإثراء الإحصاءات المصنفة حسب الجنس تم إضافة أسئلة في استمارة التعداد العام للسكان والمساكن تشمل: (1) سؤال عن العمر وقت الزواج الأول لتوفير بيانات تساعد في دراسة ظاهرة الزواج المبكر، زواج القصر، (2) أسئلة حول وفيات الأمهات للفئة العمرية (13-54) وتطوير نموذج العنف في مسح السكان والصحة الأسرية 2023 والمعتمد من ICF[25].

1.3.د.1. الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، عنيت بتحقيق مجتمع خال من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس تتمتع فيه النساء والفتيات بالحقوق الإنسانية الكاملة، والتي يندرج في إطارها العام مخرج يركز على ضرورة توفير آليات الوقاية والحماية والاستجابة للعنف المبني على أساس الجنس في الفضاءين الخاص والعام أو الرقمي، ويقترح من خلاله مجموعة من التدخلات التي تنادي بأهمية توفر السياسات والخدمات التي يسهل الوصول إليها وذات الجودة العالية للتعامل مع حالات العنف المبني على أساس الجنس ومنع وقوعه، ومجابهة العنف المبني على أساس الجنس والتصدي له، ومعالجة علاقات القوى داخل الأسرة المؤدية له، بالإضافة إلى تشجيع مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام ونبذ العنف المبني على أساس الجنس داخل المجتمعات ومعالجة أبعاده المختلفة في المجالين العام والرقمي. وتم وضع الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية بنهج تشاركي مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشمل الخطة مبادرات ومشاريع مقدرة التكلفة لتحقيق الأهداف المرجوة.

1.3.د.2. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان المحدثة 2023 أفردت محورا خاصا بالفئات الأكثر عرضة للانتهاك من نساء وأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن لضمان المساواة الكاملة وتكافؤ الفرص في ممارسة كافة الحقوق القانونية، واتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لإتاحة أيسر السبل للوصول للعدالة. وخلصت لتبني الأنشطة المناسبة لتعزيز وحماية حقوق هذه الفئات.

1.3.د.3. عنيت الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن المرأة والأمن والسلام في النتيجة الثالثة منها بالحماية الاجتماعية للفئات المهمشة حيث جاء فيها: يمكن للنساء والفتيات في الأردن، وخاصة من الفئات المهمشة، الوصول بأمان إلى الحماية الاجتماعية المستجيبة للاحتياجات المختلفة للجنسين وكذلك الخدمات الأساسية والإنسانية (بما في ذلك خدمات الإيواء والخدمات الطبية والنفسية والقانونية والحماية الاجتماعية).

النساء الأكبر سناً
النساء والفتيات الأصغر سناً

2.3.أ. صدر نظام رعاية المسنين لعام 2021 لرعاية المسن المحتاج للرعاية وليس له من يرعاه أو يعجز ذووه عن تقديم كامل الرعاية له لمن تجاوز الستين ومن خلال (حساب رعاية المسنين) الذي أنشأته وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والبدنية والنفسية المناسبة للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم.

2.3.ب. في إطار الجهود التي تبذل لتلبية احتياجات كبار السن وتوفير بيئة تشريعية واجتماعية واقتصادية ملائمة وآمنة لهم، وضع المجلس الوطني لشؤون الأسرة، بدعم فنّي من الإسكوا، مسودّة استراتيجية وطنية لكبار السن للأعوام 2024-2028 بهدف تنسيق الجهود الوطنية لتعزيز رفاهية كبار السن وتحسين نوعية حياتهم وبناء على تقييم الاستراتيجية السابقة لرصد ما تم تحقيقه والبناء عليه وتحديد الثغرات ووضع التوصيات.

3.3.أ. صدر قرار مجلس الوزراء عام 2023 المتضمن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث (2024 – 2028) وتكليف الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذها وإدراجها ضمن خطط العمل التنفيذية لديها، وتهدف الاستراتيجية إلى خفض معدَّل قضايا جنوح الأحداث، وزيادة الكفاءة والفاعليَّة لضمان عدالة إجراءات التحقيق والمحاكمة لهذه الفئة، وزيادة فاعليَّة تأهيلهم وفقا للممارسات الدوليَّة الفُضلى، وشمول الأحداث المحتاجين للحماية والرعاية، وتحسين الإجراءات المقدَّمة لهم. تناولت محاور الاستراتيجية الوقاية والتوعية والتشريعات الناظمة والخدمات والتنسيق والتشبيك والموارد البشرية والتدريب. ذلك بالاضافة الى استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية 2022-2026.

3.3.ب. أطلقت الخطة التنفيذية لمصفوفة الأولويات الوطنية عام 2022 لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على أساس الجنس والعنف الأسري وحماية الطفل، والتي جاءت أيضاً لتعكس النهج التشاركي بين المؤسسات لضمان جودة التنسيق وتحقيق استجابة أكثر للحالات المعرضة للعنف، وجُلّ هذه الإنجازات كانت سبباً في اختيار المجلس ممثلاً للأردن في المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال ومواكبة للتطورات التكنولوجية وضمان استجابة متكاملة لهذه الحالات من قبل المؤسسات مقدمة الخدمة، استُحدث نظام إلكتروني يتم استخدامه من قبل جميع المؤسسات لغايات متابعة الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات اللازمة بما يحقق المصلحة الفضلى للحالات.

[25] international Classification of Functioning, Disability and Health

3.3.ج. ضمن قانون حقوق الطفل لعام 2022 تمتعه بجميع الحقوق كحقه بالرعاية وتهيئة الظروف اللازمة وتنشئته تنشئة سليمة تحترم الكرامة الإنسانية في بيئة أسرية توجهه والعناية به ونمائه وحقه بالرعاية وتهيئة الظروف اللازمة لتنشئته تنشئة سليمة تحترم الكرامة الإنسانية في بيئة أسرية يتحمل الوالدان فيها المسؤولية الأساسية في تربية الطفل وتوجيهه وإرشاده والعناية به ونمائه وإحاطته بالرعاية اللازمة. والزم الجهات المختصة بتبني السياسات واتخاذ كافة الإجراءات التي تحول دون تعرض الطفل أو وصوله إلى أي محتوى ينطوي على الاباحية أو الاساءة أو الاستغلال والحق في الحضانة والرضاعة والنفقة والتواصل مع والديه والخدمات الصحية الأولية المجانية. والتعليمية وحظر القانون تعريض الطفل للعنف وإساءة المعاملة والاستغلال. أو تعريضه لأي من أشكال الاتجار بالبشر أو البغاء أو الاستغلال في المواد الإباحية أو أي شكل آخر من أشكال الاساءة الجنسية. الاستغلال الاقتصادي بما فيه إجبار الطفل على العمل أو التسول. مال الطفل سواء بتخلي والديه أو الشخص الموكل برعايته عنه بدون موجب أو بتركه دون مرافقة أو رفض قبوله من والديه أو الشخص الموكل برعايته عند صدور قرار بالحضانة أو الامتناع عن مداواته وعلاجه أو اعتياد منع الطعام عنه. للطفل ذي الإعاقة الحق في التعليم العام ودمجه في المؤسسات التعليمية، وتلتزم وزارة التربية والتعليم والجهات المختصة بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول الى التعليم.

3.3.د. أعدت وزارة العمل بالتعاون مع فريق وطني شكل بقرار من مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال للأعوام 2022-2030 للقضاء على عمل الأطفال المخالف للقانون وحماية العاملين منهم مع ضمان توفر بيئة عمل لائقة.

3.3.هـ. تناولت خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2020-2022، موضوع تلبية احتياجات اللاجئين السوريين ومعالجة مواطن الضعف لديهم، وكذلك لدى الأفراد والمجتمعات والمؤسسات المتضررة من الأزمة في الأردن. وأكدت على تعزيز أنظمة الحماية الوطنية المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين والصديقة للطفل، التي تهدف إلى علاج مشكلة العنف ضد النساء والأطفال، وزواج الأطفال، وعمالة الأطفال. وتدعو الخطة إلى جملة أمور منها زيادة توسيع نطاق خدمات المساعدة القانونية للاجئين الناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي . وهي في هذا المجال تنسجم مع النتيجة الثالثة للخطة الوطنية الأردنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن الحماية، التي تدعو إلى توفير خدمات إنسانية تراعي المساواة بين الجنسين، بما في ذلك خدمات المأوى والخدمات الطبية والنفسية والقانونية والتأمين الاجتماعي، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في الأردن، وتحديداً النساء والفتيات اللاجئات. ويجري العمل حالياً وبنهج تشاركي بين الوزارات والمؤسسات الحكومية والجهات المانحة والمنظمات المحلية والدولية على إعداد خطة الاستجابة للأعوام 2024-2026، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والقدرة على الصمود والحماية.

كيف أثر حدوث الأزمات المختلفة معاً على مدى السنوات الخمس الماضية على تنفيذ منهاج عمل بيجين في بلدك وما التدابير التي اتخذتَها لمنع أثرها السلبي على التقدم المتعلق بالنساء والفتيات؟ كوفيد-19 وغيرها من الجوائح

4. 1.أ.1. أثرت جائحة كورونا على الجهود الوطنية للحيلولة دون حدوث تراجع في التقدم في تنفيذ منهاج عمل بكين حيث كانت وما تزال تشكّل اختباراً لقدرة الأردن على الصمود في وجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي رتبتها تداعيات الجائحة، فكان لزاماً اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد دون تفشي الوباء والمحافظة على صحة المواطنين، استجابة للمجال الحاسم (ج)، وحماية الاقتصاد الوطني استجابة للمجال الحاسم (و)، والتخفيف من الآثار المترتبة على إجراءات الحجر والإغلاق لزيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة الجائحة، إضافة لاجتماع العديد من العوامل ما أدى لانكماش إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.6 بالمائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 وهو الانكماش الأول الذي يعاني منه الاقتصاد منذ عقود. وأثرت هذه التحديات المالية على القدرة على تخصيص الموارد المالية للبرامج والأولويات الرئيسة، اضافة لازدياد عبء خدمات الحماية الاجتماعية بشكل كبير، وارتفعت البطالة للاردنيين بشكل كبير، لتصل إلى ما نسبته 23.2 بالمائة في عام 2020 إضافة لما تعانيه النساء من بطالة، وزادت الضغوطات على النظام الصحي وتوقفت على اثرها برامج رعاية صحية بالغة الأهمية، بما فيها البرنامج الوطني للتطعيم، وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الحوامل، والكشف المبكر عن الأمراض الوراثية، وعن سرطان الثدي فزادت الوفيات الناجمة عن هذه الأمراض. وضاعف الوباء من التحديات التي تواجه النساء والفتيات، فقد كانت هناك زيادة في الإبلاغ عن العنف المنزلي، كما أعاقت إجراءات الحجر والاغلاقات قدرة الضحايا للوصول إلى خدمات الحماية والوقاية ودور الإيواء، والخدمات الصحية والنفسية. كما زادت معاناة ذوي الاعاقة وزادت الأعباء على المرأة الأم في ظل عدم إمكانية استقبال مراكز التأهيل مراكز التأهيل والتدريب ومراكز التدخل المبكر والمراكز النهارية الدامجة للأطفال ذوي الإعاقة[26].

1.4.أ.2. كما ساهمت الجائحة في تفاقم أوجه انعدام المساواة، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات اللواتي يواجهن أشكالاً متعدّدة ومتقاطعة من عدم المساواة المرتبطة بالجنس، فعلى سبيل المثال، تعرّضت فئات مُعيّنة من النساء المُعرّضات أصلاً للخطر (وهي: فئة الناجيات من العنف المبني على أساس الجنس، والمقيمات في دور الإيواء، وفئة الأردنيات المتزوجات من أجانب، وفئة صاحبات الأعمال اللواتي يُمارسن أنشطة الأعمال من المنازل) إلى مزيد من الضرر باستثنائهن من التّمتّع بمنافع الرعاية الاجتماعية. فقد أبرزَ تحليل الوضع في الأردن أيضاً وجودَ فئات محدّدة بعينها من النساء والفتيات ذوات الإعاقة واللاجئات والمُسنّات، تُواجه تحدّيات من حيث الحصول

[26] التقرير الطوعي الثاني لاهداف التنمية المستدامة VNR2(SDGs)

على الاحتياجات الأساسية، والخدمات والرعاية. ويَلفتُ الأثرُ الذي تُحدثه جائحة كوفيد-19 الأنظار إلى بواعث قلق بشأن الطريقة التي تستطيع بواسطتها الحكومة التصدي إلى هذه الجائحة بأفضل السُبل، مع الاستمرار في العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين. ما يتطلب ان تعمل الاستجابات لهذه الأزمة بحرص وعناية، وبطريقة واعية ومنهجية على إدراج منظور النوع الاجتماعي وتقاطعاته باعتبارها أحد العناصر المحورية في تقييم الاحتياجات، وتحليل الاتجاهات، وفي الاستجابة بطريقة فاعلة ومؤثّرة. وقد بين تقرير التقييم السريع[27] لقياس تأثير جائحة فيروس كورونا على العنف المبني على النوع الاجتماعي، والصحة، والحقوق الجنسية والإنجابية بين اليافعات في الأردن، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى أن الوصول إلى خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية أصبح أكثر صعوبة منذ انتشار الوباء. كما وبينت الدراسة المسحية التي نفذها مركز الدراسات الاستراتيجية[28] في 2020 عام بأن 51 بالمائة من النساء الحوامل ذكرن بأنهن واجهن صعوبات في الوصول إلى العلاجات الطبية النسائية والخدمات الخاصة بالحوامل.

1.4.ب. وفي مجال الاستجابة للمجال الحاسم (ب)كشفت جائحة كورونا في مجال التعليم عن فجوة رقمية أعاقت إدارة عملية التعلم عن بعد نظراً لنقص الوصول إلى الإنترنت أو ضعفه أو تعطله. ونقص الأدوات والأجهزة التكنولوجية المتاحة، والتحديات التي واجهت الطلبة ذوي الإعاقة في الوصول إلى خدمات التعليم عن بعد خاصة في المجتمعات المهمشة مما أدى إلى فجوة تعليمية، وعليه تم عمل قناة خاصة على اليوتيوب لتوفير التعليم بلغة الإشارة للطلبة الصم، وبطريقة صوتية للطلبة المكفوفين، كأحد الحلول السريعة. إضافة إلى ذلك، تعطلت برامج التدريب المهني على إثر الجائحة، وكان هناك انخفاض في التحاق طلبة الصف العاشر في التدريب المهني الثانوي بسبب التعلم عن بعد. وتوقف تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع القطاع الخاص بسبب الإغلاق أو أسباب أخرى. وفي مجال التعليم العالي، واجهت الجامعات والموظفين أيضاً صعوبات في التحول عن بعد، وفي تطوير المحتوى الإلكتروني للمسارات المختلفة..**4. 1. جج.** وبالرغم من هذه الآثار السلبية؛ إلا أن الجائحة أدت إلى تسريع في التحول الرقمي لتمكين المنشآت الاقتصادية من العودة إلى نشاطها واستجابت بشكل سريع وزارة التربية والتعليم والجامعات في توفير وسائل التعليم عن بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية، كما أتاحت الحاجة إلى الحلول والوسائل التكنولوجية المختلفة إلى الإبداع من قبل فئة من رياديي الأعمال للخروج بالتطبيقات والحلول الإلكترونية اللازمة.

1.14.ج. اعد المجلس الأعلى للسكان دراسة[29] وملخص سياسات حول انسحاب المرأة من سوق العمل والصّحة الجنسيّة والإنجابيّة في ظل تداعيات أزمة كوفيد-19، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات وانبثق عنها ملخص سياسات انبثق شمل مجموعة من السياسات[30] ابرزها :

1.14.ج.1. تعديل قانون الضمان الاجتماعي ، تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم رقم 1 لسنة 2014 والقانون المعدل رقم 24 لسنة 2019 المادة 26-أ المتعلقة بصرف تعويض الدفعة الواحدة للإناث لضمان استمرار ية الاناث في سوق العمل وحصولها على راتب تقاعدي.

1.14.ج.2. توسيع إطار الشمول للإناث بالضمان الاجتماعي واستكمال سنوات الاشتراك بالضمان حتى سنّ التقاعد و رفع مستوى الوعي التأميني لدى الإناث بشكل خاص، و المجتمع والمنشآت عموما.

1.14.ج.3. تقديم الحلول للعقبات التي تعترض تطبيق العمل المرن عموما، والتي تحول دون المشاركة الفاعلة للإناث في سوق العمل بشكل خاص، بتوسيع مظلة التعليمات التطبيقية لنظام العمل المرن بحيث يفتح الباب على التشغيل بعقود خاصة بنظام العمل المرن بشكل موازٍ كما هي عقود العمل المعتادة.

1.14.ج.4. تعزيز الاستجابة لمخاطر الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على استقرار دور المرأة التنموي.

رد الفعل المضاد على أجندة المساواة بين الجنسين

2.4. شككت ظروف الحرب الاخيرة على غزة خاصة وفي فلسطين عامة بدور المؤسسات الحقوقية الدولية تجاه ما يجري من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، وأظهرت بشكل كبير حجم التميز وسياسة الكيل بمكيالين. ففي الوقت الذي يذهب فيه العالم للمطالبة بحقوق متقدمة للمرأة، باتت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين تحرم المرأة الفلسطينية من أبسط حقوقها التي كفلتها المجالات الحاسمة لمنهاج العمل بما فيها مجالات الاهتمام (هـ، ط، د، ج) فباتت ابشع اشكال العنف تمارس بشكل يومي على المرأة الفلسطينية، والذي ستدوم آثاره النفسية والصحية والمعيشية لسنوات طويلة على المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص؛ حيث زاد الهجوم على منظمات العمل النسوي وفتح المجال أمام التشكيك بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان

[27] صندوق الأمم المتحدة للسكان-مكتب الأردن وشركائه https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/resource

[28] فيروس كوفيد-19 -الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق في أوقات الأزمة - موجز الأردن - مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

[29] رابط الدراسة: انسحاب المراة من سوق العمل والصحة الجنسية والانجابية في ظل تداعيات جائحة كورونا

[30] رابط السياسات

خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالمنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، ما قد ينعكس سلبا على الجهود الوطنية لتسريع الخطى نحو تحقيق المساواة وتعزيز دور المرأة وتمكينها.

ما الأولويات لتسريع تقدم المرأة والفتاة في بلدك على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج أو جميعها؟

المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة

1.5.أ. حقق الأردن تقدما ملموسا في مجال تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المنظومة التشريعية؛ إلا ان الحاجة لا زالت ملحة لاستكمال النهج لضمان المساواة وعدم التمييز والوصول إلى العدالة وضمان خلو التشريعات من مواد تميز او تشكل عنفا ضد النساء والفتيات؛ أو تشكل تحديا يعيق التقدم، وانسجاما مع الأولويات الوطنية والتزامات الأردن الإقليمية والدولية بما فيها أجندة التنمية المستدامة 2030 ، وللتوجه بشكل عام لرفع مؤشرات الأردن في التقارير الدولية واستجابة للمجال الحاسم (ط)؛ حيث تتوفر الفرص التالية:

1.5.أ.1. التعديلات الدستورية لعام 2022 تراجع الفقرة (1.1.أ.) تتيح مجالا لدراسة التشريعات الوطنية ومواءمتها مع أحكام هذه المادة من الدستور وصولا لتعديل ما بقي من مواد لتحقيق المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة.

1.5.أ.2. التوصية الصادرة عن لجنة المرأة في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بإجراء مراجعة لجميع التشريعات التي تتضمن تمييزا ضد المرأة ولضمان تمثيل عادل للمرأة (لا يقل عن 30%) في اللجان الحكومية المعنية بوضع خطط النمو والتعافي الاقتصادي ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها.

1.5.أ.3. تشكيل الفريق القانوني عام 2023 التابع للجنة الوزارية لتمكين المرأة يهدف لمراجعة التشريعات التي تخص المرأة ومواءمتها مع استراتيجية المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية الوطنية للمرأة، ما يتيح مجالا لمتابعة مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات قبل صدورها

1.5.أ.4. عنيت الاستراتيجيات الوطنية بأهمية مراجعة البيئة التشريعية لتمكين المرأة ووصولها للعدالة كاستراتيجية تمكين المرأة اقتصادياً في رؤية التحديث الاقتصادي والتي أشارت لمراجعة البيئة التشريعية لتمكين المرأة اقتصاديا. والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن التي شكل موضوع مراجعة وتعديل التشريع محورا متقاطعا في أهداف الاستراتيجية الأربعة بحيث يتم استكمال تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2023-2025 ضمن مبادراتها المتعلقة بالعمل على مراجعة التشريعات والسياسات بما يسهم في زيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخَبة والمعيَّنة واللجان الحكومية وفي النقابات والغرف التجارية والصناعية، وتوسيع نطاق استخدام التدابير الايجابية المؤقتة في القطاعات المختلفة والشركات ما يسهل وصول النساء للعدالة.

1.5.أ.5. أطلق ديوان التشريع والرأي عام 2023 دليل المرأة في الصياغة التشريعية لضمان مراعاة خصوصية المرأة في التشريعات المختلفة.

1.5.ب. وفي إطار المهام الموكلة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وفق قرار مجلس الوزراء لعام 1996 والمتمثلة بدراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وعليه يجري العمل في اللجنة بمنحى تشاركي مع مؤسسات المجتمع المدني وبدعم من الفريق القانوني المشكل من خبرات قانونية رفيعة المستوى؛ على إعداد "الأجندة التشريعية للمرأة" التي ستخرج باقتراحات في مجال تحقيق المساواة وعدم التمييز والوصول للعدالة مع تحليل وبيان الأثر الذي يحدثه التغيير المطلوب على التشريع ضمن الأسباب الموجبة لذلك بحيث يتم حصر التشريعات والتي حددت معظمها الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 من (دستور، وقوانين، وانظمة، وتعليمات) وإجراء مراجعة لها للوقوف على ما تحتاج إليه من تعديل، لتقدم للحكومة ومجلسي الأعيان والنواب وأصحاب المصلحة المعنيين.

1.5.ج. من الدروس المستفادة أنه كلما كان العمل بمنحى تشاركي وإطلاق الحوار حول قضايا المرأة؛ ما يساهم في تعميق التضامن بالقضية الواحدة، ويحقق المزيد من الوعي حول تشكيل القناعات وضرورة العمل على تجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة، حيث يسير النهج في العمل على الانتقال لكافة المحافظات والتشاور مع القواعد صعوداً إلى الأعلى بشفافية، ما يساعد على تعزيز عملية التعلم المتبادل وتبادل المعرفة؛ إضافة إلى تعزيز ثقة المواطنين والمواطنات بكونهم شركاء فاعلين في إحداث التغيير وتبني الاصلاح التشريعي المطلوب لتشكيل رأي عام داعم للقضايا المطروحة.

1.5.د. تشكل المعايير الاجتماعية والقوالب النمطية المبنية على الفروقات بين الجنسين عائقاً رئيسياً للنهوض بواقع المرأة في الأردن، فما زالت البنيوية الثقافية والمجتمعية تعزز الصورة النمطية للمرأة مما يحدّ من قدرتها على المساهمة في الحياة العامة، ويحرمها من التمتع بحقوقها الكاملة والوصول إلى الموارد والعدالة وتقف عائقاً أمام تقدمها ومساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية.

1.5.هـ. تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2023 وخطتها التنفيذية 2023-2025 عدد من المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تغيير المعايير السلبية والقوالب وذلك باستمرار العمل على مراعاة محتوى المناهج المدرسية ومصادر التعليم غير الرسمية للاحتياجات المختلفة للجنسين وتعزيز مفاهيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتأكد من جودة مصادر التعليم وسبل تلقيه. واستمرار تطوير المناهج بما يعزز الهوية الوطنية الموازنة بين الحق والواجب وتعزيز قيم الشراكة الحقيقية بين الرجل والمرأة في بناء المجتمع. إضافة إلى تضمين السياسات التعليمية الخطط والبرامج التي تهدف إلى تنمية مهارات الحوار وقبول الآخر وتعزيز روح القيادة لدى المرأة والشباب والشابات، بالاضافة إلى العمل على تطوير برامج وأنشطة تدريبية لا منهجية حول المساواة والمواطنة المتساوية. ويترتب على كل ذلك ضرورة العمل على تأهيل المعلمين والمعلمات لبناء منظومة من القيم والمواطنة المتساوية

القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

2.5.أ. يشكل العنف الانتخابي أحد المعيقات الرئيسية لمشاركة المرأة السياسية ولضمان وجود بيئة آمنة خالية من التمييز والعنف؛ تحفز المرأة على المشاركة السياسية في كل المواقع كناخبة، ومرشحة، وإعلامية، أو مراقبة، أو عاملة في العملية الانتخابية، وفي ظل توسع انتشار استعمال تطبيقات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية في الأعوام الأخيرة ما ساهم في ازدياد أشكال التنمر والهجوم على النساء في مواقع صنع القرار عبر الوسائط الالكترونية، باستخدام لغة ذكورية ومبنية على الصورة النمطية للمرأة والتركيز على مفهوم عدم الكفاءة المبني على الجنس ولمعالجة ضعف المشاركة في الانتخابات التي انخفضت في الانتخابات النيابية لعام 2020 لتبلغ (29.9%) مقارنة مع انتخابات 2016 البالغة (36.1%)، نسبة اقتراع الإناث (46%) من إجمالي المقترعين مقارنة ب (54%) للذكور، وفي إطار سعي الهيئة المستقلة للانتخاب لأن تكون إدارة انتخابية مراعية لتمكين المرأة، فقد خصصت الهيئة الهدف الخامس ضمن "الخطة الاستراتيجية العامة للهيئة" لتعزيز مشاركة النساء والشباب وذوي الإعاقة في الانتخاب والأحزاب وإدماجهم في معظم الأنشطة والبرامج المخصصة للعملية الانتخابية، وعملت على إنشاء وحدة لتمكين المرأة ضمن هيكلها التنظيمي شعارها الأساسي (تمكين وفرص متكافئة)، بالإضافة إلى تطوير (استراتيجية تمكين المرأة (2024- 2026) وفقا لمنظور شمولي وتكاملي، وتشكيل خارطة طريق للهيئة والشركاء في تحديد مسار التمكين الخاص بالمرأة بالمشاركة في الانتخاب والأحزاب وصولا للمشاركة الكاملة والفاعلة فيها والتمتع بالفرص المتساوية والعادلة ودمجها في العملية الانتخابية بكافة مراحلها، اضافة لصدور قانوني الانتخاب والأحزاب ما يؤمل ان يعزز كل ذلك من المشاركة السياسية للمرأة في المستقبل.

2.5.ب. سيتم الاستفادة من دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف الأسري التي أعدت وأطلقت بدعم من الاسكوا في نهاية العام 2023 والتي خرجت بتوصيات بينت أن إجمالي التكاليف السنوية للعنف الأسري الذي تتعرض له النساء والفتيات اللاتي يبلغن 15 عاما وما فوق في عام 2021 تبلغ حوالي 0.4من الناتج المحلي الإجمالي ما يمثل خسارة للاقتصاد الوطني وفي ضوء التوصيات التي خلصت لها الدراسة سيتم اعادة توجيه السياسات بما فيها التشريعات والإجراءات وتوجيه الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل لتعزيز منظومة الحماية من العنف ضد النساء والفتيات.

2.5.ج. 1. وللحد من زواج الفتيات دون سن 18 وللاستفادة من مدخلات الخطة الوطنية للحد من زواج من هم دون 18 عام؛ سيتم متابعة تنفيذها من قبل كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتستهدف كافة الفئات السكانية بما فيها فئة اللاجئين السوريين الذين ما زال زواج من هن دون ال 18 عام أكثر شيوعاً بينهم، إذ بلغت نسبة زواجهن عام 2022 نحو 38 بالمائة من إجمالي حالات الزواج لأول مرة، وسبق أن ساهمت مداخلات الخطة في خفض نسبة زواج هذه الفئة وفقاً لإحصاءات مصدرها دائرة قاضي القضاة من 11.6بالمائة عام 2018 إلى 9.11 بالمائة عام 2022 من إجمالي حالات الزواج لأول مرة، وستتم متابعة العمل في إطار حملة 16 يوم الدولية السنوية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال الأنشطة المختلفة لكسب الدعم والتأييد للحد من زواج من هم دون 18 عاما .

2.5.ج.2. ويعمل المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع المركز الوطني لتطوير المناهج ووزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الصحة على التنسيق لتضمين مفاهيم الصحة الانجابية ضمن المناهج الدراسية لضمان حصول الشباب واليافعين واليافعات على المعلومات الصحية والموثوقة المرتبطة بالتربية الجنسية وقضايا الصحة الإنجابية، مع الأخذ بالاعتبار المراحل العمرية والسياق الاجتماعي والثقافي.

2.5.هـ. ولضمان تجذير الثقافة المجتمعية حول مبادئ المواطنة المتساوية والداعمة للمشاركة الفاعلة للمرأة في مختلف المجالات وصولها ا للمواقع القيادية سيتم العمل على تبني خطط وسياسات اعلامية مراعية لقضايا المراة بهدف تغيير الصور النمطية وتعزيز وجود

المرأة في الحياة العامة وتطوير الخطاب الإعلامي وتضمينه رسائل توعوية لمجابهة التوجهات المجتمعية السلبية والنظرة النمطية لدور المرأة في المجتمع وتسليط الضوء اعلاميا على قصص نجاح وطنية للمراة ومساهماتها من خلال وجودها في المراكز القيادية.

2.5.و. أعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة ومنظمة اليونيسف الدليل الاسترشادي لحماية الأسرة من العنف 2023 دعما لجهود المؤسسات الدينية في محاربة العنف الأسري، والاهتمام بالشؤون الأسرية؛ وتأتي أهمية الدليل لتسهيل مأسسة منظومة حماية الأسرة من خلال التركيز على وضع آليّة عمل وطنيّة قائمة على نهج تشاركي يضمّ كافة المؤسّسات الرسميّة والأهليّة ذات العلاقة بحماية الأسرة والممثلة بالإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف وإجراءات العمل الوطنية الموحدة؛ للوقاية والاستجابة لحالات العنف في الأردن الذّي نظم آليات الشراكة والتنسيق فيما بينها والأدوار والمسؤوليات المناطة بالقطاعات المعنية بالتعامل مع حالات العنف، وتم تنفيذ برنامج تدريبي على وحدات الدليل سيستهدف التدريب العاملين في كل مؤسسة من المؤسسات الدينية والمتمثلة بوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، ودائرة قاضّي القضاة، ودائرة الافتاء العام

الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل (مثل الفجوة في الأجور بين الجنسين، والتفرقة المهنية، والتقدم الوظيفي وإيجاد فرص عمل)

3.5. يشكل انخفاض معدلات انخراط النساء في سوق العمل عائقا وتحديا في مجال مشاركتهن في الحياة العامة وأحد العقبات الرئيسة التي تواجه جهود التنمية الاقتصادية، حيث يمثل العنصر البشري في الأردن؛ المورد الأهم والمحرك الرئيسي في دفع عجلة التنمية للأمام وقد فاقمت هذه المشكلة جائحة كورونا خاصة في مجال العمل عن بعد في ظل الأعباء المضاعفة الملقاة على المرأة في رعاية الأسرة وعملها كعاملة، ما أسفر عن تغييب قضاياها واحتياجاتها خاصة النساء المعرضات للعنف الأسري والعاملات في القطاعين العام والخاص وفي القطاع غير المنظم، ولما كان من الممكن أن يساعد سد الفجوة بين الجنسين في مضاعفة النمو الاقتصادي ويتطلب ذلك مجموعة شاملة من السياسات والمؤسسات، فضلاً عن إحداث تحول في الأعراف الثقافية والاجتماعية لتمكين النساء والفتيات اقتصادياً. كما يتطلب الأمر آليات إنفاذ اكثر فاعلية لمعالجة العنف والتمييز في مكان العمل، ودعم وتطوير خدمات رعاية الأطفال ، وتسهيل وصول النساء إلى الخدمات المالية.

من هنا سيتم العمل وفق المجالات التالية للسنوات القادمة:

3.5.أ. الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2023-2025 وضعت مبادرات ضمن محور التمكين الاقتصادي يعالج جانبين بيئة العمل اللائق من خلال مراجعة السياسات والتشريعات الناظمة لسوق العمل بما يضمن بيئة عمل صديقة للأسرة وداعمة وآمنة لعمل المرأة، وتطوير آليات لرفع مشاركة المرأة في الاقتصاد المنظم. وبناء القدرات للنساء والفتيات لزيادة فرص تشغيلهن في القطاعات المختلفة، ورفع وعي العاملات بحقوقهن القانونية في عالم العمل لتمكينهن من الاستفادة من إجراءات الحماية من الانتهاكات المحتملة واتخاذ القرارات المستنيرة في هذا الإطار. وفي جانب ريادة الأعمال من خلال مراجعة التشريعات والإجراءات ذات العلاقة بريادة الأعمال بهدف تشجيع المرأة على تأسيس العمل الخاص بها، ودعم ريادة الأعمال لدى النساء وتنمية المشاريع التي تملكها أو تديرها نساء، وتسهيل وصول رياديات وصاحبات الأعمال الى التمويل، وبناء قدرات وتطوير مهارات صاحبات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعضوات الجمعيات التعاونية للبدء بأعمالهن واستدامتها.

3.5.ب. إعداد نظام جديد للعمل المرن لإخراجه بصورة تضمن تلافي الثغرات التي حالت دون تطبيق النظام النافذ لعام 2017 ما يساهم في تعزيز دخول النساء سوق العمل أو البقاء فيه، من خلال توسيع خيارات العمل أمامها وبما يناسب ظروفها الاسرية.

3.5.ج. حددت استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2033 ثلاثة أهداف أساسيّة تختص بالنساء والفتيات سيتم تنفيذها في المرحلة القادمة: تتمثل بمضاعفة نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني إلى نحو 28 بالمائة بالإضافة إلى تحقيق قفزة نوعيّة في تصنيف المملكة على مؤشر الفجو بين الجنسين العالميّ ومؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، فضلاً عن تطوير مؤشر وطنيّ لرصد وتتبع المشاركة الاقتصاديّة للمرأة. وحددت الاستراتيجية ستة مبادرات ضمن المرحلة الأولى من الاستراتيجيّة؛ تشمل تحقيق مكاسب سريعة في إطار الحماية القانونيّة والتعديلات التشريعيّة، سيما تلك المتعلّقة بالأنظمة، واعتماد المؤشر الوطني المُركب للمشاركة الاقتصاديّة للمرأة حتى يأخذ بعين الاعتبار النساء من ذوات الإعاقة، واعتماد الختم المؤسسي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تضمّ الاستراتيجيّة مبادرة متجر المرأة الإلكتروني وتشمل الحصول على التطبيق وتصميم المتجر والرّبط بوسائل الدفع الإلكترونيّ وتطبيقات التوصيل مع إمكانيّة إضافة خاصيّة التسويق في أماكن محدّدة داخل الأردن أو خارجه، ومبادرة تحويل النساء العاملات من القطاع غير المنظّم للقطاع المنظّم عبر حوافز تشجيعيّة أهمها تحمّل جزء من كلفة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي ولفترة زمنية محدّدة. هذا بالإضافة إلى مبادرة المرأة في الصناعات التحويليّة وذلك بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العمل والشركاء من القطاع الخاص، ومبادرة إنشاء الحضانات المؤسسيّة وتطوير إطار وطنيّ للحضانات بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة والمجتمع المدني.

3.5.د. يعمل الأردن على النهوض بإصلاحات مهمة لمضاعفة مشاركة المرأة بقوة العمل على مدى السنوات العشر المقبلة ولتهيئة بيئة تشريعية ممكنة بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي ولتحسين أداء الأردن في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي لعام 2024 يجري العمل بالتعاون بين الوزارات المعنية واللجنة الوزارية لتمكين المرأة لإعداد خطة عمل مقترحة لتعديل مواد في قانون العمل تشمل زيادة مدة إجازة الأمومة لتصبح 70 يوم عمل وأجازة الأبوة لتصبح 10 أيام وغيرها من المواد.

الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين (مثل التغطية الصحية الشاملة، والتحويلات النقدية، والمعاشات التقاعدية)

4.5.أ. لغايات تعزيز خدمات الصحة الإنجابية المقدمة سيتم العمل على تعزيز خدمات الصحة الانجابية ضمن الرعاية الصحية الأولية وخدمات المشورة لبرامج تنظيم الاسرة، واستحداث نظام المواعيد في المراكز الصحية، وتعزيز برامج استهداف الفئات الهشة خاصة الشباب والنساء اللاجئات والمناطق الأقل حظاً، وتعزيز الخدمات الاستشارية والانجابية المتاحة للمرأة ذات الاعاقة حيث ما زالت محدودة، علاوة على ذلك فإن قدرات المراة في المشاركة في اتخاذ قرارات الاسرة الرئيسية المتعلقة بصحتها ورفاهها لا تزال بحاجة إلى تعزيز، إلى جانب أهمية بناء نظام معلومات صحي وطني لتجميع البيانات من جميع القطاعات، إضافة لمعالجة القضايا المتمثلة بانخفاض ممارسة الرضاعة الطبيعية فهي لا تزال متدنية، حيث أظهرت نتائج تقرير المؤشرات الرئيسية لمسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023 ان 24 بالمئة فقط من الأطفال دون سن ستة أشهر يعتمدون على الرضاعة الطبيعية المحضة، كما أن حوالي 32 بالمئة من السيدات المتزوجات في الفئة العمرية 15-49 سنة يعانين من فقر الدم، إلى جانب ارتفاع معدل استخدام وسائل تنظيم الاسرة التقليدية ذات نسب الفشل العالية، حيث بلغت حوال 22 بالمئة عام 2023، كما لا تزال نسبة المعرفة الشاملة حول طرق الوقاية من فيروس الايدز بين الشباب متدنية، وأشار التقرير إلى انخفاض نسبة المعرفة بين السيدات الشابات في الفئة العمرية (15-24 سنة) حيث بلغت 9 بالمئة فقط، وهي أقل من مستوى المعرفة لدى الشباب الذكور في نفس الفئة العمرية والتي بلغت 22 بالمئة إلى جانب التباين في مستوى المعرفة بين المحافظات، وتعزيز برامج معالجة الامراض المنقولة جنسياً.

4.5.ب. يجري العمل على تحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025 لموائمتها وربطها بمسارات التحديث الثلاث الاقتصادي والإداري والسياسي، كأولوية وطنية لضمان حماية أفضل للفئات الأكثر تأثرا بالظروف الاقتصادية ولكسر حلقة الفقر بين الأجيال، وتوفير "أرضية حماية اجتماعية" استجابة للمجال الحاسم (أ) وذلك بالتنسيق بين القطاعات الرسمية والاهلية المعنية بالحماية لضمان موائمة برامج التحديث الثلاث بما تتضمنه من توجه لإطلاق الامكانات الاقتصادية للمرأة، مع متطلبات الحماية الاجتماعية وتطوير وتجويد الخطط والبرامج بما يستجيب للتحديات التي تواجه المواطنين. حيث تم إعادة تشكيل لجان الاستراتيجية بحيث يصبح هناك تمثيل أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الغاية وهي تحسين نوعية الحياة كمرحلة أولى على البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي بدءا من العام 2024

4.5.ج. ولتحقيق المزيد من الحماية الاجتماعية استكمال إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام قانون الحماية من العنف الأسري خاصة المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين، إضافة لاستكمال تعديل قانون العقوبات لحماية صغار السن من العقوبات البدنية التي يوقعها الوالدان بهم كنوع من أنواع التأديب ومزيد من الحماية للطفلات خاصة ذوات الإعاقة من التعرض للاعتداءات الجنسية.

وضع ميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

5.5.أ. تعتبر الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين إحدى أهم البنود التي تدعم تنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي التي تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمتابعة تنفيذها، حيث يجري العمل وبشكل وثيق مع كافة المؤسسات الحكومية للمواءمة استراتيجياتهم وخططهم مع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة ورصد الموازنات اللازمة والتي تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، الأمر الذي يستوجب العمل على وضع وتطبيق نظام للمتابعة والتقييم لضمان متابعة تنفيذ هذه الخطة والتي من شأنها أن تتابع على تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين من جهة اخرى.

5.5.ب. لتحقيق المزيد من التقدم لتنفيذ سياسة إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام فيما يرتبط بالموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين سيتم العمل للبناء على ما تم إنجازه مع الوزارات الأربع الريادية (الصحة، والعمل، التربية والتعليم، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية) وذلك بتوسيع نطاق التطبيق ليشمل عدد أكبر من الوزارات بما يتيح تخطيط وتخصيص موارد موجهة نحو تمكين المرأة والأولويات الواردة في الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمراة واستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام والخطة الحكومية لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

5.5.ج. يستمر العمل على بناء قدرات موظفي مؤسسات القطاع العام على دليل الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين والترميز خاصة العاملين في مجالات التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي والدوائر المالية إضافة الى موظفي وحدات النوع الاجتماعي أو ضباط الارتباط. لضمان تنفيذ عمليات دمج قضايا المرأة في عملية التخطيط المالي. ومأسسة البرنامج التدريبي لبناء قدرات مؤسسات القطاع العام من خلال إدراج خطة التدريب ضمن خطط معهد الادارة العامة وان يكون هذا البرنامج التدريبي احد البرامج المتطلبة للترقية للعاملين في الدوائر المالية والأداء المؤسسي والتخطيط.

5.5.د. ستقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالاستمرار بتنفيذ برامج رفع الوعي لاعضاء مجلس الامة لضمان عكس الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين خلال جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة قبل إقراره. إضافة إلى جلسات رفع الوعي للقيادات المؤسسية في الوزارات والمؤسسات الحكومية.